الفكر النَّحوي عند سليمان العطار:
دراسة في تأملاته المبدئية في النحو العربي(*)

د/ عمرو أحمد عُطيفى شحاتة

مدرس اللغويات ـ قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب- جامعة القاهرة

الملخص:

تتطلع هذه الدراسة إلى الكشف عن ملامح الدرس التجديدي للنحو العربي التراثي عند سليمان العطار(١٩٣٩– ٢٠٢٠م)، بوصفه واحدًا من أعلام المعاصرين المجددين للنحو العربي التراثي في طليعة القرن الحادي والعشرين؛ بغية الوقوف عند أبرز ملامح فكره التجديدي من خلال قراءة تأملاته التي خطها منذ بضع سنوات في مجلة كلية الآداب في حدود أربعين صفحة، وهي تبدو قليلة من حيث إظهار الفكرة عنده، لكنها تحمل عمقًا واستغراقًا فكريًّا بحاجة إلى استجلائه كي يأخذ مكانه في خط سير الأعمال التجديدية للتراث النحوي، بما يجعله يمثل مدرسة خاصة، تختلف بشكل ما عن المدارس التجديدية في العصر الحديث.

كلمات مفتاحية: التجديد– التيسير– النحو– الإعراب.

Abstract

Grammatical Thought of Sulayman Alattar:
A Study in his Initial Reflections on Arabic Grammar

This study aims to find out the features of renewal of Arabic traditional Grammar as suggested by Sulayman Alattar(1939- 2020). Alattar, a prominent modern Arabic intellectual and renewer of Arabic traditional grammar, has introduced his reflections in a forty-page study published in the journal of the Faculty of Arts, Cairo University. The study, which might seem small, introduces significant and deep reflections on how to renew Arabic traditional grammar. These

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٦) يوليو ٢٠٢٢م.**

reflections need to be studied, discussed, and introduced to the research community as a distinct school in the movement of the renewal of Arabic traditional grammar in modern times.

Keywords:
Renewal – Simplifying - Grammar - Syntactic Parsing.

مقدمة:

لقد فاض مداد الدارســـين للنحو العربي التراثي تنظيرًا وتطبيقًا فيما يتعلق بقضـايا تيسـير النحو وتجديده بشـكل يلائم ظروف العصـر الذي كادت العامية فيه تحتل الصدارة متلاشية فصحاها، وبشكل يلائم طبيعة المتلقين النافرين من وعورة هذا النحو بسـبب الإعراب الذي يمثل هوة حقيقية بينه وبين المتلقي. وقد اختلفت طرائق الميســـرين والمجددين للنحو العربي بين قابلٍ كلّ آراء النحاة وانتقاء ما يتسـق وحاجة العصـر، ورافضٍ ما شـذ وندر مع الأخذ بما هو شـائع وغالـب من القواعد دون الالتفات إلى مـا خرج عليهـا، وبين هذا وذاك تلتقي الجدة والإخلاص في السـعي وراء السـبل الممكنة لحل مشـكلة النحو أو مشـكلة الإعراب.

موضـوع هذه الدراسـة هو "الفكر النحوي عند سـليمان العطار– دراسـة في تأملاته المبدئية في النحو العربي"، وهي– أي الدراسـة– من الموضـوعات التي تتناول المحاولات المنجزة على تيســـير النحو العربي وتجديده نظريةً كانت أم تطبيقية، وهذه الدراسـة تنتمي إلى الشـق الأول من تلك المحاولات أقصـد الشـق النظري وفقًا لطبيعة المحاولة المدروسة؛ إذ تنهض ببيان ملامح التجديد النحوي في فكر سليمان العطار، من خلال قراءة تأملاته التي خطها منذ بضـع سنوات في مجلة كلية الآداب في حوالي أربعين صـفحة[١]، تبدو قليلة من حيث إظهار الفكرة عنده، لكنها تحمل عمقًا واسـتغراقًا فكريًّا بحاجة إلى اسـتجلائه كي يأخذ مكانه في خط سير الأعمال التجديدية للتراث النحوي من جانب، ولمناقشـة تلك الأفكار أو التأملات من جانب آخر.

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى المراوحة بين فكر العطار النحوي وما يلتقي به أو يختلف فيه مع نظرية النحو التراثية، من ناحية، كما تراوح بين

فكره وما يلتقي به أو يختلف فيه مع أولئك المجددين تنظيرًا وتطبيقًا منذ مطلع القرن العشرين، لاستجلاء نظريته النحوية بوضوح، من ناحية أخرى.

ولم تقف الدراسة عند حد الوصف والمناقشة والموازنة بينه وبين غيره، بل تعدت ذلك إلى تسطير بعض الملاحظات- في تضاعيف البحث- تتعلق بمحاولة تقديم إسهام متواضع في تيسير النحو العربي وتجديده، وهو إسهام يستفيد من كل المنجزات التجديدية السابقة، مضيفًا إليها ومستبعدًا بعضها.

الدراسات السابقة:

فاضت أقلام الباحثين المعاصرين في استجلاء منجز المفكرين المحدثين والمعاصرين ومحاولاتهم فيما يتعلق بقضايا تيسير النحو وتجديده، حتى عجت المكتبة العربية بدراسات كاشفة وواصفة لتلك المحاولات التي بدأت مع مطلع القرن الثامن عشر. وقد انتهت رحلة هذه الدراسات مع نهاية القرن العشرين، ويمكن سرد عنوانات هذه الدراسات على النحو التالي:

- فيصل أحمد: الاتجاهات النحوية الحديثة، ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

- قاسم عبد الرضا: محاولات حديثة في تيسير النحو- دراسة وتقويم، ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.

- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو العربي- دراسة نقدية، الكويت، دار القلم، ط١، ١٩٨٥م.

- دلال عبد الرءوف: تيسير تعليم النحو في القرن العشرين في الجزائر، جامعة الجزائر، ١٩٨٦م.

- زينب مريح: جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب، جامعة واسط، ١٩٨٨م.

- يوسف محمود: محاولات التجديد في النحو- اتجاهات وتفسير ونتائج، ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م.

- مصطفى زكي: القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده- من خلال تطبيقها

على شعر المفضليات، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م.

– عبد القادر مبارك: آراء تمام حسان في نقد النحو العربي، ماجستير، تلمسان، ٢٠٠١م.

– أحمد جار الله: اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين– دراسة وتقويم، ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠٠٢م.

– سامي سليمان: البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث– القرن الثامن عشر وكتاب بحث المطالب، القاهرة، دار غريب، مجلة علوم اللغة، العدد الرابع، ٢٠٠٣م.

– ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤م، إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٠٨م.

– إيمان السعيد جلال: جهود الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو العربي، ضمن كتاب شوقي ضيف مسيرة من العطاء، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٠م.

– شهاب النمر: معالم التجديد النحوي عند شوقي ضيف، ضمن كتاب شوقي ضيف مسيرة من العطاء، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٠م.

– محمود فهمي حجازي: الجهود النحوية لشوقي ضيف، ضمن كتاب شوقي ضيف مسيرة من العطاء، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٠م.

– أكلي سورية: حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر– دراسة نظرية وتطبيقية، ماجستير، جامعة مولود معمري، ٢٠١٢م.

– علاء الحمزاوي: موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي– دراسة في المنهج والتطبيق، كلية الآداب، جامعة المنيا.

– خليل حميش: جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي– دراسة في الأسس والمنهج، ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري تيزي، ٢٠١٤م.

– منال محمد أحمد: جهود نحاة مصر المحدثين في تيسير الدرس النحوي في القرن العشرين، دكتوراه، جامعة شندي، السودان، ٢٠١٦م.

وتأتي هذه الدراسة لتحتل مكانها ضمن الدراسات المعنية بجهود المفكرين في تيسير النحو العربي، متخذة من القرن الحادي والعشرين مادتها الممثلة فيما أنجزه سليمان العطار من تأملات، ونحسبها آخر أو من أواخر الجهود التي قُدمت للمكتبة العربية في تيسير النحو.

بناء الدراسة:

وهذا وقد اقتضت الدراسة البدء بمدخل تمهيدي يتحدث بإيجاز عن موضوع تيسير النحو قديمًا وحديثًا، الذي نخرج من خلاله إلى محاولة سليمان العطار التجديدية عن طريق بيان الملامح العامة في فكره، تلك الملامح التي فصلت داخل مباحث الدراسة التي توزعت على ثلاثة مباحث، مسبوقة بمقدمة وتمهيد ومتلوة بتعليق ختامي فيه ملخص للدراسة وأهم نتائجها.

مدخل تمهيدي:

(١)

موضوع تيسير النحو العربي موضوع جديد قديم، من حيث إن الغاية من التيسير أو التجديد غاية تعليمية، بمعنى تعليم الناشئة القدر الذي به يستقيم لسانهم لسهولة عملية التواصل، ويدركون جيدًا الأساليب العربية المتنوعة في سلاسة وعذوبة دون الخوض في غمار التفصيلات المتراكمة التي أنتجتها مطولات النحو العربي التراثي على مر العصور، ومن ثم تفسير نشوء المختصرات النحوية[٢]– منذ القرن الثاني الهجري– التي تجاوزت الثلاثين من حيث العدد، وتنوعت في البلدان والأمصار من حيث المكان، كما تنوعت في العصور من حيث الزمن، بما يفسر حاجة المتعلم/ المتلقي لقواعد النحو إلى تصفيته من كل فوائد– لا نقول شوائب– لا تقدم جديدًا فيما يتعلق بتصحيح النطق وتقويم اللسان وتحقيق التواصل، ومن ثم عُدَّت المختصرات البذور

الأولى لتيسير النحو بما يتسق وطبيعة المتلقي، هذا من ناحية. ويبدو أن فكرة المختصرات لم تؤد غرضها على الوجه الذي سيقت له، فظهرت شروح لمجملها من ناحية ثانية، أو شروح لتيسير المطولات على نحو ما تلقانا عناوين[٣] التسهيل والتقريب من ناحية ثالثة، أو صناعة المنظومات النحوية لسهولة استنباط القاعدة من ناحية أخرى.

وفي العصر الحديث، غدت فكرة إعادة تشكيل أو بناء نظرية النحو العربي التراثية- بعد هذا الرصيد الهائل الذي تركه لنا النحاة الأوائل- ضرورة ملحة تفرضها ظروف العصر وطبيعة المتلقين الذي ضاقوا ذرعًا بقضايا كانت مناسبة في وقتها نظرًا للحياة الحضارية والثقافية والفكرية، تلك الحياة التي اختلفت تمامًا، وتغيرت معها طبيعة الفكر العربي، فلم يعد هناك حاجة للانشغال والانصراف بتلك القضايا الفلسفية- التي لا تفيد من قريب أو بعيد في عملية الاتصال الإنساني المعبر عنه بالتراكيب النحوية- نحو نظرية العامل التي شغلت الفكر النحوي على مدى قرون من الزمان، والتي أصبحت من باب العلم الذي لا ينفع، أو الجهل الذي لا يضر، بل إنها كذلك- إن شئنا الدقة- منذ بدء التفكير أو انصراف الهمة إليها؛ إذ أصبح من الضروري- مع بزوغ النظريات اللغوية الحديثة- التركيز على مفهوم الجملة بوصفها أهم وسيلة من وسائل الاتصال بين البشر، أو أهم وحدة في بناء النص[٤].

بدأت إرهاصات تجديد النحو في الظهور مع منتصف العقد الأول من القرن الثامن عشر، وذلك بظهور كتاب (بحث المطالب) لجرمانوس فرحات الذي ثَبُت- حتى الآن- أنه باكورة تجديد الدرس النحوي العربي في العصر الحديث خلافًا للرأي الذي كان سائدًا من قبل[٥] ومن بعد[٦]، ذلك الرأي الذي عدَّ كتاب الطهطاوي (التحفية المكتبية لتقريب اللغة العربية) أول محاولة ظهرت في العصر الحديث [القرن التاسع عشر] ، ولعله يكون كذلك من باب طريقة العرض التي اتبع فيها منهج الفرنسيين واستخدامهم الجداول الإيضاحية، "واتسع فيها، حتى ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه

صيغه المختلفة"[٧]. ثم تتابعت الجهود والمحاولات التي هدفت إلى تقريب النحو وتيسيره على ما نجد في محاولات أحمد المرصفي وحسين المرصفي وحفني ناصف[٨].

وشهد القرن العشرون محاولات جديدة من المتطلعين إلى وضوح النحو أو حداثته أو تيسيره أو إحيائه أو تجديده أو إصلاحه[٩] أو معقوله أو صحيحه، فضلًا عن دعوة وزارة المعارف إلى إنشاء لجنة لتيسير قواعد النحو العربي (١٩٣٠م)، ولما كانت صعوبة النحو لا زالت قائمة دعت الوزارة مرة أخرى إلى إنشاء لجنة للتيسير وتذليل الصعوبات (١٩٣٨م)[١٠]. ولا زالت الجهود المتطلعة إلى تيسير النحو قائمة، وقد رجح بعض المفكرين أن السبب في ذلك هو التعامل مع القواعد بالحذف والتخفيف تارة أو الإضافة تارة، دون النظر إلى المشكلة الحقيقية وهي عدم التدرب والممارسة اللغوية، حتى ذهب الشيخ محمد عرفة عام (١٩٤٥م) إلى وجوب حذف القواعد من المراحل الدراسية قبل المرحلة الثانوية والاكتفاء بعرض النصوص والمحادثة والمطالعة وتحذف القواعد لكي نربي في التلاميذ ملكة اللغة لا حفظ قواعد[١١]، وهذه قضية أخرى ليس هنا محل نقاشها؛ لأنها تحتاج إلى عرض المشكلة من جهاتها كافة: المعلِّم والمتعلم والمادة المدروسة، كما حاول الشيخ نفسه المساس بها.

(٢)

من هؤلاء المتطلعين إلى إعادة قراءة الدرس النحوي سليمان العطار (١٩٣٩م- ٢٠٢٠م) الذي نظَّر بشيء من الإيجاز لرؤيته وفكره في تجديد النحو العربي، وذلك في حدود أربعين ورقة سطرها في مجلة كلية الآداب في عددها الصادر في أكتوبر ٢٠١٢م، وقد وسمت هذه السطور بـ(تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة)، وسنحاول في هذه الدراسة إبراز فكر العطار النحوي.

بدأ العطار مقالته بالحديث عن اللغة- أو المخزون اللغوي بمفهومه- التي تتشكل من مجموعة من القوانين اهتم فيها بالتركيز على مجموعة من الأسس

(القوانين) اللسانية الحديثة التي تخدم هدف المقالة، وهي[١٢]:

– الإنتاج اللساني/ البشري لها، وهو ما يعرف في الاصطلاح اللغوي الحديث باسم (الكلام) كما وصفه دي سوسير، وأطلق عليه العطار اسم (الإنتاج اللغوي)، وتفهم اللغة من خلال مخزونها وإنتاجها معًا، ويفضل أن يكون الإنتاج اللغوي وفقًا للمنهج التداولي المعني "بدراسة المنتجات اللغوية (الكلام) أثناء إنتاجها شفويًّا أو في نصوص حديثة ومعاصرة، والصحيح دراسة المنتجات اللغوية في المستويين معًا"[١٣].

– تكاثر المخزون اللغوي (اللغة) وتطور نظامه، لأن اللغة كما هو معروف ليست جامدة بل متغيرة متطورة على كل مستوياتها، وقد أبرز العطار من أشكال التطور الاشتقاقات الجديدة لمواجهة مستجدات العصر، والثنائية اللغوية عن طريق الاقتراض، والازدواج اللغوي، وهي مصطلحات متداولة في علم اللغة الحديث يؤكد العطار أهميتها في التطور التركيبي للغة ما دامت لغة حية.

– اللغة أعظم وسيلة اتصال بين البشر، ويأخذ الاتصال أكثر من آلية وفقًا لطبيعة المتلقي.

– الأداء اللغوي (الكلام بمفهوم دي سوسير) بوصفه منتجًا للمخزون اللغوي، عن طريق إنشاء تراكيب ذات معنى، ويسرد العطار لهذا الأساس أو هذا القانون– أقصد قانون الأداء اللغوي– مجموعة فرعية من القوانين التي تشكل الفهم للمتلقي والتي ينطلق منها إلى الحديث عن تجديده النحوي، وهذه القوانين هي: لا تُفهَم اللغة إلا من خلال الجملة– قانون الاقتصاد– قانون الاشتقاق– اللغة اصطلاحية– الوجود التخييلي للغة.

وقد أشار تحت القانون الأول للأداء اللغوي إلى تعريف الجملة وأقسام الكلام (اللغة)، وأقسام الجملة، ثم دارت فقرات المقالة حول تفصيل أقسام الكلام، وقد تخلل ذلك آراء حول الإعراب. ومن ثم يمكن الوقوف على نظرية العطار النحوية من خلال مجموعة من المحاور تتوزع على ثلاثة مباحث هي: الجملة تعريفها وأقسامها، وأقسام الكلام (اللغة)، وقضية الإعراب.

المبحث الأول- الجملة: تعريفها وأقسامها:

لعل أول ما يلفت الانتباه في الفكر النحوي عند العطار هو نظرته إلى الجملة من حيث البنية أو التأليف من ناحية، ومن حيث التقسيم من ناحية أخرى.

الجملة في عُرف النحاة مركب إسنادي، تتكون عندما نسند إلى اسم شيئًا ما، أو نحكم عليه بحكم ما، أو عندما نبني عليه بمصطلح سيبويه(١٤)، ومن ثَمَّ تتألف الجملة "من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه- كما يرى النحاة- وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل"(١٥)، لذلك فركنا الإسناد اللذان بهما تحصل الإفادة إما أن يكونا اسمين أو اسمًا وفعلًا على نحو ما بين السيوطي؛ إذ لا يكونان فعلين ولا حرفين ولا اسمًا وحرفًا ولا فعلًا وحرفًا(١٦).

وقد أولى التراث النحوي اهتمامًا كبيرًا بتقسيم الجملة وتحديد أنواعها وفقًا لحيثيات عدة، وأشهر التقسيمات تقسيم الجملة من حيث الشكل إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وأخرج بعض النحاة الجملتين الشرطية والظرفية من هذين التقسيمين؛ فقد نظروا إليهما باعتبارهما قسمين قائمين بأنفسهما. وثمة تقسيمات أخرى من حيث الوظيفة، ومن حيث المسند: الجملة الصغرى مقابل الجملة الكبرى، ومن حيث الاستقلال والتبعية، ومن حيث الموقعية.

كذلك اعتنى النحاة المحدثون بتحديد مفهوم الجملة، وأقسامها، ووافق بعضهم تقسيم النحاة إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، وأضاف بعضهم الجملة الوصفية(١٧)، وظهرت اجتهادات أخرى لتقسيم الجملة أفادت منها الدراسات التي أُنْجِزَتْ على النصوص، فنجد التقسيمات التالية: [الجملة البسيطة والجملة المركبة- الجملة المجردة والجملة المقيدة- الجملة الخبرية والجملة الإنشائية- الجملة المثبتة والجملة المنفية- الجملة المؤكدة والجملة غير المؤكدة- الجملة الطلبية والجملة غير الطلبية (الخوالف)- الجملة المستقلة

والجمل الخاضعة[١٨]- الجملة المركبة والجملة التركيبية والجملة المركبة التركيبية والجملة البسيطة والجملة الناقصة[١٩].

وقد أكد جل الدراسين المحدثين والمعاصرين أهمية ركني الإسناد لكونها أساس ضبط المعنى[٢٠]؛ إذ الجملة العربية مكونة من مسند ومسند إليه وإسناد "والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه"[٢١]، وتتميز العربية والساميات عمومًا بعدم وجود لفظ دال على الإسناد، على عكس ما يبدو في اللغات الهندو أوربية التي "تشتمل على مسند ومسند إليه، ثم على فعل من أفعال الكينونة يربط بينها"[٢٢]، ويذهب مهدي المخزومي إلى أن العربية القديمة كانت تتضمن شيئًا من أفعال الكينونة لربط عملية الإسناد، "ولكنه انقرض في الاستعمال المعاصر، وبقي له آثار احتفظت بها الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة كان"[٢٣]. وأيًا كان الأمر فإن فكرة الإسناد في الجملة فكرة محورية لفهم المعنى، وقد اتخذها حسام قاسم سبيلًا لإعادة تبويب النحو العربي؛ إذ يمكن أن ترتب أبواب النحو العربي ترتيبًا يعتمد على فكرة الإسناد، بما ييسر سبل الدرس والتحصيل بعد أن كان الغالب أو الشائع في الترتيب هو الترتيب وفقًا لنوع الجملة أو وفقًا للحكم الإعرابي[٢٤].

أما العطار فيستعيض عن المركب الإسنادي بالمركب الإنتاجي- إن صح التعبير- إذ يرى أن الجملة إنتاجٌ، ومن ثمَّ تتألف من فعل (منتَج) واسم (منتِج)، وهذا التأليف الجديد للجملة أخرج التنوع الكائن في فكرة الإسناد التي تعني أن هناك مسندًا- يكون فعلًا ويكون اسمًا حسب نوع الجملة- ومسندًا إليه لا يكون إلا اسمًا؛ إذ حصر هذا التأليف ركني الجملة الأساسين في قسم واحد للجملة العربية لا غير هو الجملة الفعلية [الفعل والاسم] مهما كانت أنماطه وأشكاله وتراكيبه من تقديم وتأخير، فيستوي عنده من حيث نوع الجملة قولنا مثلًا: [دق القلب- القلب يدق]؛ إذ "الجملتان لا اختلاف بينهما، إلا أن الجملة العربية مرنة تقبل أعلى درجات التقديم والتأخير"[٢٥]، وهذه المرونة هي التي ميزت العربية عن غيرها من اللغات التي تبدأ فيها الجملة بالاسم مراعاة للواقعة التي تحاكيها

الجملة من حيث تقديم المنتِج على المنتَج/ الإنتاج.

يلتقي العطار في هذه النظرة التي لا تفرق بين الجملتين من حيث النوع [في مثل دق القلب والقلب دق] مع نحاة الكوفة ممن أجازوا تقديم الفاعل، ومع دعوة ابن مضاء إلى إلغاء الضمير المستتر في الأفعال(٢٦)، وإن خالفهم في عدم وجود الجملة الاسمية، فما هذا المثال إلا دليل على صحة كون الجملة العربية فعلية فحسب، وكما يؤكد ذلك بمثال آخر خال من الفعل [سنذكره في السطور التالية].

يلتقي العطار في هذه النظرة أيضًا مع بعض المجددين، على نحو ما نرى عند صاحب كتاب "النحو في إطاره الصحيح" الذي يرفض فيه منطق النحاة في عدم تقديم الفاعل على فعله، "وهو رأي أساسه فلسفة العامل، والصحيح أن الفاعل يتقدم على فعله كما يتأخر عنه"(٢٧)، وعلى نحو ما نرى عند خليل كلفت الذي يرى أن تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية ازدواج خاطئ(٢٨)، لأنها "ستضيف إلى الجمل الاسمية والفعلية أنواعًا أخرى من الجملة، كجملة الحرف والجملة الضميرية، والجملة الظرفية، وجملة الصفة..."(٢٩)، ومع ذلك يرضخ كلفت لهذا التقسيم "بشرط أن يكون له مغزى نحوي حقيقي، حتى رغم ما ينطوي عليه التصنيف من ازدواج ومن تعقيدات لا أول لها ولا آخر"(٣٠)، غير أن التقسيم عنده لا مغزى له من ناحية وله أساس آخر من ناحية أخرى، فالجملة تكون فعلية أو اسمية "على أساس أن الجملة الفعلية هي تلك التي تشتمل على فعل مهما كان مكانه فيها، وأن الجملة الاسمية هي تلك التي لا تشتمل على أي فعل مطلقًا"(٣١)، بما يعني أن جملة الابتداء فعلية متى كان خبرها جملة فعلية، ويكون الاسم المقدم فاعلًا، والحق أن هذا التقسيم أظهره كلفت على استحياء، لأنه لا يعتد بالجملة الاسمية على نحو ما تصور ذلك فكرة الكتاب، وسنشير إلى ذلك في حينه.

وانطلاقًا من هذه النظرة الجديدة لتفرد الجملة العربية بنوع واحد مهما اختلفت أنماطه، يصرح العطار في أكثر من موضع في مقالته بردِّه للتقسيم

التراثي– أو الكلاسيكي بتعبيره– للجملة إلى اسمية أو فعلية، لأنه تقسيم معيب(٣٢)، وقد وصفه أيضًا خليل كلفت بعبارة أشد "إنما هي من ابتداع علم النحو"(٣٣).

ومرد ذلك عند العطار أمران: الأول– ارتباك النحاة في تفسير إفراد الفعل في (ركب الرجال) وجمعه في (الرجال يركبون)– من منطلق أن الجملتين عنده واحدة– وعلل هذا الارتباك بعدم فهم النحاة للهجة أكلوني البراغيث– مثل: ركبوا الرجال– التي بوعي مدلولها يتلاشى هذا الارتباك بين التركيبين.

والسبب الثاني الذي استند إليه العطار في افتراض وجود الجملة الاسمية عند النحاة، هو كونها أي الجملة الاسمية خالية من الفعل، ومن ثم رأوا أن من الجمل ما هو اسمي وما هو فعلي، ويرد العطار هذه الفكرة التراثية بأن الجملة هي محاكاة لواقعة حياتية أو ذهنية، وهذه الواقعة تحتل زمنًا معينًا– ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلًا– ومن ثم فأي جملة لا بد من اشتمالها على عنصر الزمن الذي يعبر عنه بالفعل، حتى إن كانت من ناحية الشكل مؤلفة من اسمين فبها فعل محذوف دال على الزمن، وغالبًا ما يكون هذا الزمن المحذوف هو الحاضر، ويضرب العطار لذلك مثلًا بجملة (السماء صافية)، فهي في حالة الماضي تكون (السماء كانت صافية)، وفي حالة الاستقبال تغدو (السماء ستكون صافية)، وبالتالي فإذا أردنا التعبير عن الحاضر فتصبح الجملة (السماء تكون صافية)، تلك الجملة التي صيغت بحذف الفعل في قولنا (السماء صافية)، ويعلل العطار لحذف الفعل الدال على الزمن الحاضر بعلة كثرة الاستعمال وهي علة شائعة في التراث اللغوي أو العالمي برأي العطار؛ إذ كثرة الاستعمال للزمان الحاضر "تجعل مفهوم "تكون" ماثلًا في السياق الحاضر ولا ضرورة لترديده وتكراره عشرات المرات يوميًّا"(٣٤)، في مقابل غيره من الأزمنة التي تمثل حالة نفسية عند أبناء الجماعة اللغوية العربية، لكونها "بدوية دائمة الترحال، لا وطن لها، ومن لا وطن له لا يهتم بغير الحاضر، إذا تذكر الماضي بكاه، وإذا تذكر المستقبل نفاه"(٣٥)، ومفهوم الزمن من هذا المنظور من

المفاهيم التي شغلت عقل العربي منذ الجاهلية باعتباره المسيطر والقاهر(٣٦).

وإذا كانت الجملة عند العطار لا بد أن تتألف من فعل واســـم، فإنه يبرر لمشــروعية اقتراح تصــور حذف الفعل(٣٧)، وذلك من باب أن ذكره في الأزمنة الأخرى دال على حذفه في الزمان الحاضـــر، لذلك "يجب أن نتوقف عن تصـنيف الجملة بين اسـمية وفعلية، ونتحدث فقط عن الجملة، مركزين على أن كل جملة لكي تصـــير كذلك لابد من احتوائها على فعل ســـواء أكان ظاهرًا أم محذوفًا، وذلك لتحديد زمانها"(٣٨).

ولعل الذي مهد للعطار اقتراح حذف الفعل من الجمل الخالية منه لدلالته على الزمن، تجوُّز النحو الكوفي ممثلًا في الكسـائي وتلميذه ثعلب "حذف الفعل مع الوقت حين يكون قريبًا"(٣٩)، فيجيزون حذف الفعل من مثل: نزلنا المنزل الذي البارحة، أي الذي نزلنا البارحة. ومن ثم تصــوُّر العطار لحذفه مع الجمل الخالية من الفعل، والمحذوف هو الفعل الحاضر، والحاضر زمان قريب بطبيعة الحال.

وفكرة حذف الفعل لتتسـق مع أحادية الجملة العربية فكرة يلتقي فيها العطار مع خليل كلفت الذي يؤكد أن الفعل هو الدال على الزمن، وأن فعل الكينونـة محذوف من الجمل الخالية من الفعل(٤٠).

والحق أن هذه النظرة الأحاديـة فيما يتعلق بنوع الجمل في العربيـة عند العطار بحاجة إلى وقفة ومناقشـــة، إذ اســـتبعاد الجملة الاســـمية من التراكيب العربية مردود بوجوه منها ما هو دلالي ومنها ما هو زمني، وهما الوجهان اللذان برَّر بهما العطـار أحاديـة الجملـة العربيـة (فعليـة فقط)؛ إذ لا فرق عنده بين الجملتين كما ســبق، ولنبدأ بما اســتند إليه العطار من مبررات، أقصـــد لهجة أكلوني البراغيث، واختفاء الزمن من الجملة الاسمية.

أكلوني البراغيث:

المشـــهور في لغة العرب وعليه جمهور النحاة أن مَثَّل الفعل في حالة تثنية فاعله أو جمعه مثلُه في حالة إفراد فاعله، يجب تجرد الفعل من أي علامة تثنية أو جمع، فيقال: جاء محمد، وجاء المحمدان، وجاء المحمدون، ولكن سمع عن بعض العرب تثنية الفعل وجمعه متى كان الفعل مثنى أو مجموعًا، فيجوز عندهم جاءا المحمدان، وجاءوا المحمدون، وهو ما عرف في لغة النحاة بلغة أكلوني البراغيث أو لغة يتعاقبون فيكم(٤١)، وقد وقعت هذه اللغة في موضـــعين في القرآن الكريم وفي مواضـــع من لغة الحديث النبوي الشـــريف(٤٢) وكثرت في شعر العرب على نحو ما استشهد النحاة بجملة من الأبيات، ورغم ورودها في أفصح كلام فقد عدها بعض المحدثين لغة شاذة تخرج على قواعد النحو(٤٣).

لقد ذهب المحققون إلى أن هذه اللغة ليست واجبة عند أصحابها، بل ربما أتي بها عندهم وربما تركوها، وهي لغة قليلة كما أقر النحاة(٤٤)، لكنها ليســـت دون اللغة المشـــهورة من حيث فصـــاحتها، بل هي لغة عربية فصـــحى قلَّ استعمالها مقارنة بالأخرى، وقد علل سيبويه استعمال العرب لها تشبيهًا "بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة"(٤٥)، وقد تبعه بعض النحاة كابن عقيل في شرح الألفية.

وبرأي العطار أن النحاة لم يعوا جيدًا الغاية من استعمال بعض العرب للغة أكلوني البراغيث؛ إذ "اللهجة التي اختاروها حين تبدأ بالفعل تجعله في حالة الشخص الثالث فقط مفردًا، من ثم تذكره أو تؤنثه حسب جنس الفاعل"(٤٦)، ثم يوضـــح العطار أن بدء العربي بالفعل أو الفاعل "قد يرجع لروح الشـــك عند البدوي صـــاحب ثقافة الارتجال، فهو ليس متأكدًا من عدد الفاعل عندما يبدأ بالفعل فيفرد، أما إذا بدأ بالفاعل، فقد عرف عدده واطمأن فجمع"(٤٧).

وهذان التفسيران يشيران إلى بعض الدوال النظرية في فكر العطار النحوي، وهي:

– لهجة أكلوني البراغيث أو لهجة قبيلة بلحارث وطيء وأســـد شـــنوءة لا تبدأ

بالفعل فحسب بل بالاسم أيضًا، فاللهجة عنده هي: أكلوني البراغيث– البراغيث أكلوني، أو ركبوا الرجال– الرجال ركبوا.

– لهجة أكلوني البراغيث أوسع تركيبًا مما ظنه النحاة، إذ تشمل الفعل المفرد وغير المفرد، ومن ثم فاللهجة وفقًا لتنوع تراكيبها تغدو: ركب الرجال/ ركبوا الرجال/ الرجال ركبوا.

– يتوقف اختيار تركيب واحد من هذه التراكيب على غرض المتكلم:

* فهم يلزمون صيغة الإفراد للفعل في حالتين: الأولى– إذا كان الفاعل الجمع ثلاثة لا أكثر أي عدد الفاعل محدد ومعين ولا يزيد عن ثلاثة: ركب الرجال. والثانية– إذا كان عدد الفاعل غير يقيني أو مشكوك فيه من قبل المتكلم: ركب الرجال [ثلاثة أو أربعة أو أو أو ...].

* وهو يلزمون صيغة الجمع إذا كان عدد الفاعل أكثر من ثلاثة وكان الحصر غير مشكوك فيه: ركبوا الرجال.

* وهم يلزمون تقديم الفاعل الجمع (بمنطق العطار) وتأخير الفعل الجمع، إذا "عرف عدده واطمأن فجمع": الرجال ركبوا.

وإذا كانت هذه اللغة قليلة من ناحية، وليست واجبة من ناحية أخرى، فإن من استعملها من العرب قد خالف المشهور لعارض أو لمقتضى الحال الذي ألجأه إلى مخالفة القياس أو الشائع، ومن ثم فنحن نتفق مع العطار في أن لهذه اللغة دلالة يرمي إليها المتكلم، ولا بد من الالتفات إليها، ولا أدلَّ على ذلك من اشتهار هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)، تلك الجملة التي نسبت إلى هؤلاء القوم، والتي حكي أنها قيلت على لسان رجل لسعته البراغيث بما لا يطاق، فقال: أكلوني البراغيث، وهي جملة ربما تفسر لنا دلالة إلحاق الفعل بعلامة الجمع، وهي شدة ما آل إليه من تضجر وتعب وضيق بسبب كثرة البراغيث التي نالت منه، وكأنما أراد أن يعبر عن تأكيد كثرة عددها الذي لا يعد والذي يبدو جليًّا أثرها في نفس المتكلم، هذا ما نريد تأكيده، إن هذه اللغة أُتي بها

تعبيرًا عن مراد المتكلم مراعاة لمقتضى حاله؛ إذ كأن علامة الجمع ليست لغاية الجمع فقط أو لدلالة الجمع كما أن للتأنيث علامة على نحو ما قال سيبويه، بل يؤتى بالعلامة لأغراض أوسع دلالة من مجرد الجمع، أقصد تأكيد الجمع، وكأن هذه العلامة من باب التوكيد اللفظي، أو من باب تأكيد المعنى عند إلحاق العلامة مع الفعل المسند إلى المتعاطفين، من ذلك قول الشاعر:

وأحقرهم وأهونهم عليه ... وإن كانا له نسب وخير

وقوله:

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم(٤٨)

فقد أتي بعلامة التثنية لتأكيد اجتماع المتعاطفين في الحدث، فرغم اجتماع النسب والخير فالذل والخزي موجود، وقد شارك في حتف ابن الزبير عدوه وحبيبه، ومن ثم يؤكد الشاعران هذه المعاني بعلامة التثنية في الفعلين (كانا– أسلماه)، التي من دونها نزل سبك الكلام درجة؛ إذ المعنى مبني على تأكيد نسبة الفعل إلى كليهما.

وهذان البيتان يدفعان إلى اختلافنا الثاني مع العطار فيما يتعلق بلغة أكلوني البراغيث؛ إذ حاول أن يعلل لعلامة الجمع أو الإفراد في الفعل، بعلة اليقين أو الشك، وهي علة لا تنطبق على مثل هذه الأبيات التي يكون فيها الضمير للمثنى وليس للجمع، لا سيما أن المثنى في الأبيات مصرح به نصًّا لا معنى، بما يدل على أن الفعل في غير الشك بل في اليقين والتأكيد، ومن ثم فإن العلة التي طرحها العطار للغة أكلوني البراغيث تحتاج إلى إعادة النظر.

اختفاء الزمن في الجملة الاسمية:

يبرر العطار استبعاد الجملة الاسمية من التراكيب العربية بعامل الزمن الذي لا يكون إلا في الفعل، وأخذ يفصل الكلام عن هذا الأمر عندما مثل بتركيب (السماء صافية)، وأكد أن هذا التركيب لا دلالة على الزمن فيه إلا

بتقدير فعل، وهذا الكلام مردود، لأنه يبعد الجملة العربية عن شـيء من أخص خصائصها وهو الفارق بين الجملتين من حيث الزمن؛ إذ الجملة الاسمية زمانها دائم ومستمر ولا ينقطع، بخلاف الجملة الفعلية ذات الزمان المحدد بالمضي أو الحاضر أو الاستقبال، أو ما يتفرع عنهما من دلالات زمنية أخرى أشار إليها الدارسون، كلها يشملها التعبير بالتركيب الاسمي أو بالجملة الاسمية، إذ إنها دالة على ثبات الحكم في كل حال، وهذا هو الملحظ الذي توقف عنده المفسرون في قوله تعالى على لسان المنافقين: (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطنيهم قالوا إنا معكم) [٤٩]؛ لذلك عدت الجملة الاسمية "شكلًا من أشكال التوكيد لما تفيده من ثبوت الحكم أو الوصف"[٥٠]، ومن ثم فقد أصابت بعض الكتب التجديدية لما أكدت تقسيمي الجملة إلى اسمية وفعلية من ناحية، ولما شرعت في بيان الفروق بينهما من ناحية أخرى، على نحو ما نجد في صنيع شوقي ضيف الذي يبرر وفقًا لهذه الفروقات الزمنية علة صياغة الحكم الخالدة في الجملة الاسمية، وهي ملاحظة مهمة في هذا السياق[٥١]. ومن ثم فإن تقدير فعل داخل الجملة الاسمية يقيد اتساع الزمن المنطوي فيها.

ورغم محاولة العطار وغيره ممن أكدوا تقديم الفاعل على فعله، فإن التراكيب العربية لا تطرد مع هذه المحاولة؛ إذ "لو كان العربي يجيز تقديم الفاعل على الفعل لقال: أنا قام وأنت قام، ولكنه يقول أنا قمت وأنت قمت، ولو ادعى مدع أن التاء في قمتُ وقمتَ حرف للتكلم أو الخطاب في هذه الأمثلة، فماذا يقول في قول القائل: قمت لفلان؟ أيدعي أن هذه الجملة بلا فاعل أم ماذا يقول"[٥٢].

أقسام الجملة عند العطار:

وأقسام الجملة هنا لا تشي بوجود أنواع مختلفة تبعًا لصدرها كما ذهب النحاة، بل الجملة عند العطار كما سبق هي فعلية فحسب، والجملة العربية– وهي الفعلية بطبيعة الحال– داخل الجمل والفقرات عبارة عن قسمين أساسين

في رأي العطار: قسم أساسي، وقسم إيضاحي(٥٣).

– **القسم الأول:** القسم الأساسي، أو الكلام الأساسي، أو بؤرة الكلام أو الجملة الأساسية، وهو الذي تتم به عملية اتصال الكلام، وهو ما يُعْرَفُ في التراث النحوي بعناصر الإسناد: المسند والمسند إليه، فهما أهم ركني الجملة العربية، والمسند دائمًا هو الفعل، والمسند إليه اسم؛ وما يعرف عند العطار– والتسمية من استنباطنا– بالمركب الإنتاجي، لأن القسم الأساسي هذا كما أشرنا هو الفعل والاسم، أو المنتَج والمنتِج، أيًّا كانت موقعية الترتيب، وإن كان الوجود المرجعي يتطلب أن يسبق الاسم الفعل أو المنتِج المنتَج– كما هي الحال في معظم اللغات الحديثة– فإن العربية تتميز "بالمرونة وعدم المحاكاة الحرفية للواقعة التي تحاكيها حيث يسبق الاسم (الذات) الفعل أو العكس"(٥٤).

– **القسم الثاني:** الجزء التكميلي أو الإيضاحات التكميلية من مثل الظروف والأحوال والمفعولات والتمييز، وهي إيضاحات يستدعيها القسم الأساسي، ويمكن الاستغناء عنها متى لم يحتج إليها– كالمقارنة مثلًا بين الحياة البدائية البسيطة في بدء اللغة والحياة الحضارية المعقدة– أو متى أغنت عنها قرائن الحال والسياق الخارجي.

إن تقسيم العطار للجملة من حيث الأساس والإيضاح، يلتقي فيه بوجه ما مع بايك صاحب نظرية القوالب، الذي رأى أن الكلام يقع في قوالب أربعة(٥٥):

– قالب إجباري، مثل: كتب محمد الدرس.

– قالب اختياري، كالظرف في جملة: يسافر محمدًا غدًا.

– قالب إجباري في ظروف معينة: الظرف، نحو: غدًا في إجابة متى يسافر السفر.

– قالب غائب إجباريًّا: نحو ضمير الفاعل المحذوف وجوبًا، مثل: ذاكر دروسك.

وهذه التقسيمات الأربعة مردها ما أجمله العطار بالجملة الأساسية والجملة

الإيضاحية، فالأساسية هي التي تضم عند بايك القالب الإجباري والقالب الغائب إجباريًّا، وإن اختلف العطار وبايك في دلالة أســـاس الجملة أو الإجبار فيها، ففي حين يقتصـــر عند العطار على (اســـم+ فعل// أيا كان موقعهما من حيث التقديم والتأخير)، يتسع ليشمل عند بايك المعنى التام بالإسناد أو بالمخصصات (المفعول بـه)، وهو ما يتفق والنظرة العربية للجملة. أما القالب الاختياري فهو ما يمثل الجزء الإيضاحي عند العطار، وأما القالب الإجباري في ظروف معينة، فهو ما يقع أساسيًّا تارة وإيضاحيًّا تارة حسب تركيب الجملة، ومن ثم نرى أن تقسيم العطار للجملة من حيث القالب بمفهوم بايك أوفق من تلك الفروع الأربعة التي بنى عليها بايك نظريته.

إن الجملة العربية وفقًا لرؤية العطار [جملة أســـاســـية وجملة إيضـــاحية تستدعيها الجملة الأساسية]، تؤول بنا في نهاية الأمر إلى أن الجملة العربية في شكلها التركيبي هي جملة إجبارية بمفهوم بايك؛ فلا شك أن الجملة الأساسية إجبارية، أما الجملة الإيضـــاحية فهي اختيارية ما دام الاســـتغناء عنها ممكنًا، لكنها في الوقت ذاته إجبارية، من منطلق استدعاء الجملة الأساسية لها. وهذا يتجلى في تلك اللفتة الفذة التي ألمح إليها العطار تبريرًا لاتصـــال الجملة الأساسة بسلسلة الإيضاحات التكميلية، فقد بيَّن العطار أن استدعاء المتكلم لبعض الأجزاء التكميلية مردُّه افتراض أو استباق المتكلم/ المخاطِب لسؤال يدور في ذهن المتلقي عن زمان الحدث ومكانه وكيفيته وعلته وعلى من وقع الحدث إلى آخره، وبالتالي يســتبق المخاطِب المتلقي إليها، وإلا فإنه لا محالة مســئول عن زمان الحدث ومكانه وغيرهما، ويضــرب العطار لذلك مثالًا لمدير مدرســة يتحدث للمفتش عن أحد الأساتذة: "الأستاذ حسين مدرس اللغة العربية لفصل الثالث رابع شرح اليوم في الحصــة الخامســة لتلاميذ الفصــل الدرس الأول من كتاب النحو المقرر"، فالجملة الأساسية مكونة من اسم (الأستاذ حسين)+ فعل (شرح)، "وكل ما عدا ذلك إيضاحات، إن لم يستبق إليها المدير لسارع المفتش بسـؤاله عنها"(٥٦)، فلنتخيل مثلًا الجملة السـابقة وفقًا للتراكيب التالية: [الأسـتاذ

شرح في الحصة الخامسة- الأستاذ حسين شرح في الحصة الخامسة- الأستاذ حسين مدرس اللغة العربية شرح في الحصة الخامسة- الأستاذ شرح الدرس الأول- الأستاذ حسين شرح الدرس الأول- الأستاذ شرح من كتاب النحو المقرر- الأستاذ مدرس اللغة العربية شرح من كتاب النحو المقرر].

فلا شك أن الأنماط السابقة وغيرها من الأنماط الممكنة تستدعي بالفعل بعض الأسئلة المتعلقة ببعض الإيضاحات التكميلية، من مثل البدل والنعت والزمان والمكان والإضافة، وكلها يمكن الاستغناء عنها إذا كانت قرائن الحال دالة عليها كأن يقول الأستاذ لطلابه "(أنا أشرح) فليس محتاجًا لتحديد المكان أو الزمان أو حتى تحديد الدرس المشروح أو حتى تحديد الدرس المشروح.. كما أنه ليس محتاجًا لأن يحدد إلى من يشرح"(٥٧). وكأن هذه السلسلة الإيضاحية هي قوالب إجبارية ذهنيًّا اختيارية واقعًا، مما يجعلنا نؤكد إجبارية الجملة العربية، مع توضيح نوعين للإجبارية: إجبارية لا يمكن الاستغناء عنها (الأساسية)، وإجبارية يمكن الاستغناء عنها، والذي فرض إجباريتها رغم إمكانية الاستغناء عنها، افتراض سؤال ضمني من قبل المتلقي، مما يجعل المتكلم المخاطِب مجبرًا على تكملة الجملة بتلك الإيضاحات، وكأنه نوع من أنواع الاقتصاد الزمني والتركيبي، إذ الجانب الاختياري فيها (وهو الاستغناء) يستدعي مساحة زمنية ولغوية للإجابة عن تلك التساؤلات التي تدور في ذهن المتلقي.

وفكرة افتراض سؤال ضمني يسأله المتلقي أو السامع أو المخاطَب أو القارئ، ويفترضه المتكلم أو المخاطِب أو منشئ النص، فكرة محورية في التراث العربي- من ناحية- لضبط الفهم(٥٨)، وفي الدرس اللغوي الحديث من ناحية أخرى؛ إذ عدت من وسائل تماسك النص وترابطه، إذ إن "الترابط النصي يعتمد في أحيان كثيرة على فكرة إثارة الجملة لسؤال في ذهن المخاطب، تأتي الجملة التالية لتجيب عنه"(٥٩)، وقد ظهرت هذه الفكرة عند العطار تطبيقًا من خلال تلك الجملة التي وسم بها مقالته: (تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة).

إن التأمل عند العطار لا يعني الدلالة اللغوية التي عرضها المعجم العربي وهي التثبت، ومنه: تأملت الشيء: أي نظرت إليه مستبينًا، وتأمل الرجل: تثبت في الأمر والنظر[٦٠]، بل إنها تجربة أو حالة استسلام ومعايشة مع المتأمَّل الذي يدور في الخاطر، وحصيلة فكر المؤلف لهذا التأمل؛ إنها أقرب إلى المعنى النفسي، إنها "استغراق الفكر وانهماكه في موضوع ما، بحيث يقل انتباه الفرد وإدراكه أو تركيزه على ما عداه من موضوعات"[٦١]، وحيث إن للكلمة معنيين لغوي واصطلاحي، وحيث إن المعنى الاصطلاحي هو المقصود فقد ناسبه الوصف بالعلمية: (تأملات علمية)، وكأنها افتراض من العطار أن هناك سائلًا عن معنى كلمة (تأملات) هل هي حقائق لا شك فيها ولا خروج عليها؟ هل يعرض لثوابت لا نحيد عنها؟ أم مجرد "استغراق ذهني أو حالة يستسلم فيها الإنسان لما يمر في خاطره من معان وأفكار"[٦٢]؟ فيستبق العطار إلى الإجابة عن طريق الوصف (علمية) الذي هو "تفكير متعمق في موضوع يتطلب تركيز الذهن والانتباه"[٦٣]، ولولا الوصف بالعلمية- بلغة العطار- لاستبق القارئ والمتلقي إلى سؤال: أي تأملات تقصد؟ وبهذا المعنى دعا العطار في ختام مقالته- من باب مناسبة العنوان للختام- كل المختصين بالقضايا اللغوية إلى التأمل في تأملاته "أرجو من القارئ المختص ومن المؤسسات اللغوية الموقرة التأمل والأخذ بيد هذه المحاولة إلى الأمام"[٦٤]، فنحن لا ندعي ثوابت وإنما نحاول جاهدين إعادة قراءة النحو العربي.

إن الركن الأساسي للجملة- بمفهوم العطار- هو جملة تأملات ذات الاسم المحذوف (هذه تأملات)، والزمن المحذوف لكثرة الاستعمال: (هذه تكون تاملات)، ثم يتلوه القسم الإيضاحي (الإجباري الاختياري) الذي هو إجابات عن أسئلة مفترضة من المتلقي، فأتت الإجابة الأولى بالوصف الأول عن حقيقة هذه التأملات، ثم يلقانا وصف ثان، وهو إجابة مستبقة عن سؤال مفترض، وهو هل هذه السطور كل التأملات حول الفكرة التي انشغلت بها؟ وحيث إنها ليست كل التأملات فقد ناسب ذلك الوصف الثاني (تأملات علمية مبدئية)، فليس كل

ما ســـطرته المقالة هو كل ما قيل، ويؤكد ذلك ختام المقالة التي تبرهن على الدقة اللغوية التطبيقية للعنوان؛ إذ يبرر في الخاتمة مبدئية هذه التأملات بسببين: الأول- ضيق المساحة الكتابية. والثاني- وهو الأهم أن المقالة أو المؤلف "ليس من هدفها الحالي أو من هدفنا أن نقدم تصورًا كاملًا للنحو العربي الآن، وإنما نحن نمهد لفعل ذلك بهز مجموعة من الثوابت وتحريك البحث العلمي الراكد في هذا المجال لكي يتوقف عن اجترار جهد النحويين الكلاسيكيين العظام دون إضافة تذكر"(٦٥).

ثم تأتي الإيضـــاحات الأخرى التي تبين أن التأملات في النحو العربي لا غير، والتي تركز على نقطة مهمة جدًّا وهي أن تلك التأملات حسبها ما ذُكر من هِزة فكرية، فهي (في كلمة واحدة)، لا ثاني لها، وإن كانت قد أثارت قضايا جزئية دون تفصيل، وإن كانت لم تقدم وليس بوسعها الآن بعدما أحدثته من ثورة فكرية في النحو العربي أن تقدم تصـــورًا كاملًا للنحو، إذ هذا واجب كل المعنيين بقضايا التجديد النحوي وتيسيره، وهذا ما دعا إليه صراحة العطار تأكيدًا على أن مقالته اكتفت بالتمهيد(٦٦).

المبحث الثاني- الكلمة وأقسامها:

يكاد يتفق النحاة الأقدمون على التقسيم الثلاثي الشهير للكلمة: الاسم والفعل والحرف، وحاول بعضهم إضافة قسم رابع أطلق عليه الخالفة وقصد به اسم الفعل(٦٧)، ولعل هذه المحاولة هي التي مهدت الطريق أمام الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة التي رغبت عن التقسيم التراثي للكلمة: اسم وفعل وحرف، ذلك التقسيم الذي استنَّ فيه النحاة سنة فلاسفة اليونان وأهل المنطق كما ذهب بعض الدارسين(٦٨)، فقد مال إبراهيم أنيس- مثلًا- إلى تقسيم المحدثين الكلمة إلى أربعة أنواع: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة. ويلقانا تمام حسان من رافضي التقسيم التراثي للكلمة أيضًا فيرى أن الكلمة على سبعة أنواع(٦٩): الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

ويتفق العطار مع النحاة المحدثين في رفض التقسيم التراثي للكلمة وحاول كغيره من المجددين أو الميسرين أن يستبدل به تقسيمًا أكثر تفصيلًا واتساعًا، فقد قسم الكلام- أو ما يطلق عليه اللغة- إلى خمسة أقسام:

١- الأفعال (أو ما في حكمها مثل أسماء الأفعال أو الحروف المشبهة بالفعل).

٢- الأسماء أو ما في حكمها (مثل الضمائر والمصادر).

٣- الظروف أو ما في حكمها.

٤- الصفات.

٥- الحروف والأدوات.

وإذا كان التقسيم التراثي غير متماش مع النظرية اللغوية الحديثة، فيكاد يُجمَع عليه من قبل الأوائل، ورغم محاولات المجددين في الخروج عليها، فإنهم لم يتفقوا على التحديد الدقيق لأنواع الكلمة، بدءًا باختلافهم في تعدد التقسيم: بين رباعي وخماسي وسداسي، وفي دلالة الأنواع المشار إليها، فقد اختلفوا فيما يتضمنه الاسم أو الفعل أو الأداة التي يبدو من ظاهرها ألا خلاف بينهم، صحيح لا خلاف في وجود الأنواع، أما الخلاف في مدلول هذه الأنواع الثلاثة،

ويظهر الجدول التالي الاجتهادات الثلاثة المقدمة لتقسيم الكلمة، والفروق بينها:

أنواع الكلمة	إبراهيم أنيس	تمام حسان	سليمان العطار
الاسم	– الاسم العام (كشجرة وكتاب)– العلم– **الصفة (النعت).**	– الاسم المعين– اسم الحدث (كالمصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة)– أسماء الجموع– أسماء الزمان والمكان واسم الآلة– والاسم المبهم الدال على جهة أو وقت أو عدد أو مقياس أو مكيال– أو ميزان.	– شخصوص حقيقية أو معنوية– **الضمائر**– المصادر– الاسم المباشر– الاسم غير المباشر
الضمير	– الضمائر– ألفاظ الإشارة– الألفاظ الموصولة– **العدد.**	– ضمائر الشخص– وضمائر الإشارة– ضمائر الموصول.	لا وجود لهذا النوع لأنه في حكم الاسم.
الفعل	– الأفعال الثلاثة.	– الأفعال الثلاثة.	– الأفعال الثلاثة– **أسماء الأفعال– الحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها)**
الأداة	– الحروف بأنواعها. – **الظروف.**	– أداة أصلية (الحروف). – أداة محولة: ويدخل فيها أدوات الشرط والاستفهام والتكثير وكان وكاد وأخواتهما.	مع الحروف هي كل وسيلة ربط، بما يشمل: الجر والاستفهام والتعجب... وغيرها.
الصفة	لا وجود لهذا النوع، لأنه من الأسماء.	صفة الفاعل– صفة المفعول– الصفة المشبهة– صفة	لا وجود لهذا النوع، لأنه من الأسماء.

		التفضيل- صفة المبالغة.	
الخالفة	- لا وجود لهذا النوع. - منها ما هو مدرج ضمن الأداة كالتعجب.	- اسم الفعل. - اسم الصوت. - فعلا المدح والذم. - صيغة التعجب.	- لا وجود لهذا النوع- منها ما هو مدرج ضمن الفعل (اسم الفعل- فعلا المدح والذم وإن لم يصرح بهما)- منها ما هو مدرج ضمن الأدوات والحروف (التعجب).
الظرف	- لا وجود لها. - تشملها الأداة.	- الزماني والمكاني.	- الزماني والمكاني.

وهكذا يلاحظ المتتبع لاجتهادات المعاصرين في تقسيم الكلمة عدم الاتفاق على أنواع الكلمة فضلًا عن عدم الاتفاق على تفريعات كل نوع، بل اختلافهم أحيانًا فيما تشير إليه بعض الأقسام، وهذا راجع إلى مفهوم نوع الكلمة عند كل واحد منهم، ومن ثم فإن البحث يميل إلى التقسيم التراثي المرفوض من قبل المعاصرين رغم ما قد يبدو فيه من قصور، لكنه المشهور والأسهل فيما تميل إليه الدراسة بالنسبة إلى المتلقي دون الخوض في مزيد من التفصيلات التي قد تكون مرهقة، وتنأى عن الهدف المنشود من تعلم العربية، لا سيما أن الخروج على أنواع الكلمة التراثية حذا فيه اللغويون العرب حذو غير العرب في نظرتهم إلى الكلمة[٧٠]، وربما تكون نظرتهم ورؤيتهم مناسبة للغتهم وغير مرهقة.

وهذا التقسيم التراثي للكلمة هو ما ارتضاه مجمع اللغة العربية، واقتفاه بعض المجددين كشوقي ضيف[٧١]، وعبده الراجحي الذي ذهب إلى أن نعت بعض الكلمات بالأداة هو من خطأ الدارسين[٧٢].

على كل حال، لقد أشار العطار إلى أنواع الكلام الخمسة كما سبق، وهي

أنواع انتهى إليها بعد أن عرضـــها للقارئ بطريقة منطقية من خلال تعريفه للجملة، فكما ســـبق أن اقتبســـنا تعريفه للجملة بأنها "محاكاة لواقعة حياتية أو عقلية تتضـمن بالضـرورة فعلًا أنتجته ذات.. هي الاسـم... وعلى هذا انقسـمت أقسام الكلام المتحققة داخل الجملة إلى أفعال وأسماء [وهذي إشارة إلى النوعين الأوليين]... وقد تقع الأفعال الإخبارية تلك على الأسـماء أو غيرها من أقسـام الكلام، إن طالت الجملة بمكملات ضـرورية لاسـتيفاء المعنى، واحتاجت إلى منصـوبات من الأسـماء ومن الظروف [النوع الثالث] ... وغالبًا ما تخصـص الذات بصـــفات [النوع الرابع]، لأن كل شـــخص يتميز بعدد لا نهائي من الصـفات، ولأن اللغة المتحققة تتم عبر سـلسـلة من المنطوقات (الكلام) ظهر قسـم آخر هو الحروف والأدوات [النوع الخامس]..."(٧٣)، ثم انتهى إلى الأنواع الخمسـة كما سـبق ذكرها. وقد احتلت أقسـام الكلام الشـطر الأكبر من البحث، كما احتل الفعل الشـطر الأكبر من أقسـام الكلام، وسـنتوقف عند كل قسـم كما عرضه العطار.

الفعل:

تعارف النحاة على أن الفعل هو ما دل حدث وزمان، وبه فرقوا بين الفعل التام والفعل النـاقص الذي لا تتعدى دلالتـه الزمـان دون الحـدث، ونظروا إلى الفعل من حيثيات عدة أدت إلى تنوعات أقســـام الفعل(٧٤)، منها حيثية الزمن، واقتصرت نظرتهم في هذه الحيثية على الأقسام الثلاثة المشهورة: الماضي الدال على زمن مضـى، والمضـارع الدال إما على الحال أو الاستقبال بسابقتي السين وسوف، والأمر الدال على الاستقبال، لأنه طلب شيء لم يحدث بعد.

وتوقفوا عند إعراب الفعل وبنائه وقفة مطولة، ورأوا أن المضـــارع معرب لمشـابهته الاسـم في الاختصـاص بعد الشـياع وصـلاحية دخول لام الابتداء وجريه على اسـم الفاعل في حركته وسـكونه(٧٥)، والماضـي مبني وأصـل بنائه السـكون، وقد يُفْتَحُ أو يُضَـمُّ لعارض(٧٦)، والأمر هو الذي التزم البناء على

السكون[٧٧]، والبناء هو الأصل في الأفعال وما أعرب منها فهو خروج على الأصل لعارض كإعراب المضارع لعارض مشابهة الاسم[٧٨].

توقف العطار عند دلالة الفعل، ورأى أن نظرة النحو التراثي (الكلاسيكي) للفعل "أدخلته في إشكالات من مثل الحديث عن رفع الفعل وبنائه ونصبه وجزمه؛ في توسع أهمل القضايا الأصلية التي يجب التوسع فيها مثل قضايا تصريف الفعل، وأزمانه المتعددة"[٧٩]، لا مجرد الأزمنة الكبرى السابق ذكرها. ويبدأ العطار في تحديده للفعل بعنصرين: الأول- أنه لا يحمل علامات رفع أو نصب أو جزم أو جر، والجر عنده له دلالته في محور الإعراب. والعنصر الثاني مترتب على الأول- الفعل فحسب يتصرف في الأزمنة المختلفة، دون أن يتغير آخره رفعًا أو نصبًا أو جزمًا، وشرع يفصل القول في تصريف الفعل الماضي- مع بيان لواحقه وهي الفتحة أو الفتحة الطويلة أو الضمة الطويلة أو السكون- وتصريف المضارع مع سوابقه- والمقصود بها حروف المضارعة- ولواحقه وهي حركات حرف الإعراب أو حرف الإعراب نفسه.

وهذا الخروج على نظرية النحو التراثية يلتقي فيها العطار مع بعض النحاة المخالفين لسيبويه ولجمهور النحاة، وإن خالفهم في نفي الإعراب والبناء في الفعل مطلقًا.

لقد دارت نقاشات حول إعراب الفعل وبنائه بعد سيبويه، فإذا كان المضارع معربًا لمشابهته الاسم على نحو ما علل سيبويه، فيرفع وينصب ويجزم، فإن الجزم ليس من خصائص إعراب الاسم، ومن ثم يذهب المازني إلى أن الفعل المضارع المجزوم ليس معربًا بل مبنيّ لأن سبب الإعراب قد زال وهو الجزم الذي لا يلتقي فيه الفعل مع الاسم[٨٠]. وإذا كان الأمر مبنيًّا على السكون/ الوقف على الأصل في الأفعال فقد ذهب الكوفيون إلى أن السكون علامة إعراب وليست بناء، وهي الجزم لأن أصله مضارع[٨١]، وهذا راجع إلى مذهبهم في تقسيم الفعل إلى ماضي ومضارع ودائم [أي اسم فاعل]، وخلا تقسيمهم من فعل الأمر لأنه مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر[٨٢].

كان هذا الخلاف بين النحاة التراثيين في إعراب الفعل وبنائه منطلقًا لخروج العطار على نظرية الإعراب والبناء في الأفعال، فالفعل هو فحسب دال على إنتاج/ منتج وقع في زمان محدد دون أن يكون معربًا بأي علامة أو مبنيًّا، وسنتوقف عند موقف العطار من إعراب جميع الأفعال مرة أخرى في مبحث الإعراب. ولما كان عنصر الزمن من القضايا المهمة التي أهملها النحاة العرب، فقد أكد العطار أهمية الوقوف على الأزمنة الأخرى التي لم يتوقف عندها النحاة، والأزمنة التي توقف عندها العطار بوصفها نماذج- وليست حصرًا[٨٣]- لأهمية استنباط عنصر الزمن في الجملة بدلًا من الحديث عن الرفع والنصب والجزم والبناء:

- الزمن الحاضر التام المنفي: ونمطه [حرف نفي (لم)+ المضارع]، ودلالته حدث لم يقع منذ زمن مضى، ولا يقع الآن، وقد لا يقع في المستقبل، وقد يحدد هذا الزمان الماضي كقولنا: لم يكتب منذ سنتين.

- الزمن الحاضر التام: ونمطاه المضارع أو الماضي، محددين بدء الزمان أو مبهمين، مثل: (وكان الله عزيزًا حكيمًا)، وكتبت الشعر/ أو أنا أكتب الشعر منذ عشر سنين/ منذ زمن بعيد.

- الزمن المصدري: ونمطه [ماض/ مضارع+ أن/ كي/ لكي/ لام التعليل+ المضارع]، ودلالته احتمال وقوع الفعل في المستقبل، وقد لا يقع إذا سبق بمضارع، مثل: هو يريد أن يكتب، أو احتمال وقوع الفعل في الماضي إذا سبق بماضي، مثل: هو أراد أن يكتب.

- الزمن المستقبل: ونمطه [س/ سوف+ المضارع]، وربما دلَّ المضارع بنفسه على المستقبل: مثل: ألعب غدًا لفريق كرة القدم بمدرستي في المباراة النهائية لدوري المدارس الثانوية.

- الماضي المستمر: مثل: كنت أطبخ أثناء نومك.

- الحاضر المستمر: وله صيغ كثيرة، منها أفعال الشروع، أو [يكون+ قد+

ماضي].

- الزمن الشرطي الماضي الاحتمالي: ونسبه إلى أسلوب طه حسين.
- النهي المستقبلي: لا تكتبي.

والحق أن النحاة العرب القدماء وعوا جيدًا هذه الفروقات الزمنية بين التراكيب، لا كما يدعي البعض أنهم "لم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليه"(٨٤)، وإلا أين نضع تلك التراكيب الزمنية التي أشاروا إليها في مباحث متفرقة، كحديثهم مثلًا عن المضارع الدال على نفي الماضي إذا سبق بأداة الجزم (لم)، و(إذا) دالة على ما يستقبل من الزمان، و(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، وغيرها؛ فالمشكلة إذن ليست في إدراكهم لتلك الدلالات المتعددة للزمن وفقًا للتراكيب العربية، بل المشكلة الحقيقية أنهم "لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي"(٨٥)، لما حصروا أنفسهم في دائرة الزمن الصرفية الدال عليها صيغ: فعل ويفعل وافعل، التي لا تتماشى مع التراكيب العربية المتنوعة.

لقد كانت هذه النظرة التقسيمية للزمن مما تركه السابق للاحق على نحو ما نرى في اجتهادات حامد عبد القادر(٨٦)، وشوقي ضيف(٨٧)، وتمام حسان(٨٨)– ومن حذا حذوهم تنظيرًا أو تطبيقًا(٨٩)– وسليمان العطار الذي دعا في نهاية حديثه عن دلالة الفعل الزمنية إلى "إلغاء بعض القواعد غير المجدية، بل وغير العلمية حول رفع الفعل ونصبه وبنائه وجزمه، وعلينا البحث عن الأزمنة في مستوى الكلام أولًا، وفي نصوص معاصرة"(٩٠)، ونلاحظ تأكيد العطار أهمية الجمع بين مستوى الكلام (المخزون اللغوي) والنصوص المعاصرة (الأداء اللغوي) لأن هذا هو المنهج الصحيح في دراسة اللغة.

وقد أفرد العطار تحت قسم الفعل كلامًا عن أفعال (كان وأخواتها)– وأشار سريعًا إلى أفعال المقاربة والرجاء والشروع– وكذلك اهتم بالحروف الناسخة (إن وأخواتهما) من منطلق أنها حروف مشبهة بالفعل، وسوف نتوقف عندهما في الفقرة الخاصة بالإعراب. وإذا توقف العطار عند (إن وأخواتها) لأنها مشبهة

بالفعل، فإنه لم يشر نهائيًّا إلى (أسماء الأفعال) المشبهة بالفعل في تقسيمه للكلام، وقد كنا ننتظر مسوغ جعل (أسماء الأفعال) مندرجة تحت (الفعل)، كما هو الحال مع الحروف الناسخة (إن وأخواتها)، ولعل المساحة الكتابية من ناحية، ورغبة العطار في هزّ مجموعة من الثوابت النحوية– ليس كل الثوابت– من ناحية أخرى، لعل هذا وذلك يبرران تغافل العطار عنها. وقد سبق أن عرضنا إخراج تمام حسان لها من الأفعال وعدها من الخوالف على نحو ما عدها بعض القدماء ممن رأوا أن الكلام في أربعة أقسام.

الأسماء:

القسم الثاني الذي أفرد له العطار كلمة هو الأسماء أو ما في حكمها وهي الضمائر والمصادر. بدأ العطار بتعريفه للاسم، وإذا ظهر أنه ينأى عن التعريف التراثي الذي يعني أن الاسم ما دل على شيء في ذاته، وليس الزمن جزءًا منه، فإنه يستفيد من هذا التعريف عن طريق إيضاحه وتبيينه، فما دل على شيء بذاته قد يكون محسوسًا وقد يكون معنويًّا، ومن ثم يعرفه بـ "ما دل بذاته على شيء محسوس (مثل أسد، امرأة، حجر، جسم) أو غير محسوس لا يعرف إلا بالعقل، ولا وجود له إلا في الذهن، مثل: (شجاعة، عدل، أمل)"(٩١).

ويدخل ضمن الأسماء عند العطار الضمائر والمصادر لا غير، فليس منها مثلًا الظروف والصفات التي هي من قبيل الاسم في التقسيم التراثي للكلمة، ومن ثم يأخذ العطار على النحو التراثي عده الاسم مقابل الفعل والحرف "مما أدى إلى خلط شديد بين أنواع الكلام التي لم تتجاوز عنده (الاسم والفعل والحرف)"(٩٢).

يقترح العطار تقسيم الأسماء إلى قسمين كبيرين(٩٣): الأسماء المباشرة [التي تشير إلى مرجعية محددة كأسماء الأشخاص والمدن والبلاد والكائنات الحية وكأسماء الأشياء والمعاني] والأسماء غير المباشرة [وهي الضمائر وما في حكمها]. ويعرض العطار لبعض القضايا الخاصة بالنوعين.

فمن القضـــايا الخاصـــة بالأســـماء المباشـــرة: العدد [وأنه يغني عن تكرار المعدود]، والمفرد [وما يتعلق بإعرابه وصـــرفه وتعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره، وهنا يقترح العطار إضافة علامة المؤنث (ـــــة) إلى الأبجدية]، والتثنية [وما يتعلق بإعرابها وإضـــافتها]، والجمع [التكســـير والســـالم: إعرابهما وتعريفهما وتنكيرهما]. وهي قضـــايا يلفت إليها العطار الانتباه من باب تقويم اللســـان في اسـتعمال هذه الأسـماء، غير أن اقتراحه بضـم التاء المربوطة ضـمن الأبجدية العربية له وجاهته.

إن مســـألة إعادة حصـــر الحروف العربية أثارها من قبل الزمخشـــري في المفصـــل؛ إذ عددها في ثلاثة وأربعين حرفًا وفقًا لنغمات العرب منها الحروف الثمانية والعشـرون المشـهورة، ومنها النون الخفيفة والهمزة بين بين وألف الإمالة وألف الترخيم وغيرها مما ذكر(٩٤)، وقد اســـتدرك عليه عبد الفتاح بدوي– من منطلق رؤية الزمخشري للحروف– الباء الفخيمة مستشهدًا بقول الشاعر(٩٥):

تقول كلما ريعت ... من العزة يا بابا

وذلك لتقابل اللام المفخمة عند الزمخشـــري، غير أن بدوي يعود فيؤكد أن مثل هذه الحروف ما هي إلا "تلوين للحرف فقط بتضـــخيمه عند النطق به بأن يلفظ من مخرجه متســـعًا"(٩٦)، وإن عاد مرة أخرى وأقر الحرف الفخيم وذلك في اقتراحه للحروف الزائدة على الحروف الهجائية وطريقة رسمها(٩٧)، وهي:

أ– الهمزة بين بين، نكتبها كالهمزة الجديدة عينا ونضع تحتها ثلاث نقط رقعة.

ب– حرف الإمالة– نكتبه ألفا فوقها ثلاث نقط رفيعة.

ج– الباء كالفاء– نكتبها فاء فوقها ثلاث نقط رقعة.

د– الجيم كالشين– نكتبها جيما تحتها ثلاث نقط رقعة.

هـ– اللام الفخيمة– نكتبها لاما فوقها ثلاث نقط رقعة

والحق أن هذه الحروف ليســـت من العربية في شـــيء– باســـتثناء الحرف الممال– فهو محاولة لمجاراة الحروف الأجنبية، فنقحم على العربية حروفًا غير

معهودة عن العرب الخلص، حتى ما صرح به الزمخشري نفسه من حروف وما أثبته منها عبد الفتاح بدوي ليس من العربية الخالصة في شيء، فقد أشار ابن يعيش إلى أن "الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، فهذه حروف مسترذلة غير مأخوذ بها في لغة القرآن الكريم، ولا في كلام فصيح"(٩٨)؛ وذلك لأنها إما لغة لقبيلة أو لغة للعوام، نحو الإبدال الواقع بين الجيم والكاف، وإما لغة للعجم، كنطق الطاء تاء "فإنها تسمع من عجم أهل العراق كثيرًا، نحو قولهم في طالب "تالب"، لأن الطاء ليست من لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء، تكلفوا ما ليس في لغتهم، فضعف لفظهم لها"(٩٩)- ولا يزال هذا النطق مستعملًا على لسان كثير من الفتيات- وكنطق الباء فاء "وهي كثيرة في لغة الفرس"(١٠٠)، بل إن ابن يعيش يعمم القول على الحروف المسترذلة في لغة من نطق بها لمخالطته الأعاجم "وكأن الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة قوم من العرب خالطوا العجم، فتكلموا بلغاتهم، فاعرفه"(١٠١).

على كل حال، تظل فكرة إعادة النظر في حروف الهجاء فرضية تدعو إليها حاجة العصر، على أن تكون من حروف الكتابة أو النطق العربية- لا استنساخًا من حروف عجمية- مثل الهمزة بين بين والحرف الممال، والتاء المربوطة التي أشار إليها العطار؛ إذ يعلل لإضافة حرف التاء المربوطة بأنها "حرف مستقل عبقري له تجليات مفتوحة للنطق، فهو يحمل الضمة والفتحة والكسرة ويقبل التنوين فيها جميعًا كما أنه ينطق هاء تتحول إلى تاء وصل إذا أضيف إلى غيره من الأسماء"(١٠٢).

إن التاء المربوطة في عرف اللغويين هي علامة تأنيث الاسم مقابل التاء المفتوحة في الفعل، والدليل على ذلك أنها تتحول إلى تاء مفتوحة في الأسماء متى أضيفت، ورغم ذلك فيظل اقتراح العطار باستقلال هذا الحرف في الأبجدية ذا جدوى إذا ابتغينا تقويم اللسان المعاصر الذي خلط أبناؤه بين التاءين

المربوطة والمفتوحة في الكتابة، ولا أدل على ذلك من كتابة طلاب المرحلة الجامعية لمثل هذه الكلمة: [نشأت اللغة]، هذا من ناحية، من ناحية أخرى فإن التاء المربوطة لعارض ما كالوقف مثلًا تنطق هاء، فيظن أنها هاء، فنرى في كتابات الطلاب: حديقه- فاطمه، ومن ناحية ثالثة الخلط لدى الطلاب في التفرقة بين الهاء والتاء المربوطة، فيتساوى عندهم: فاطمة/ فاطمه- وجة/ وجه، دون أدنى تمييز، رغم كثرة المحاولات التي يقوم بها المدرسون والمحاضرون فيما يتعلق بهذا الخلط، لذلك يبقى اقتراح العطار- فيما تزعم الدراسة- الاقتراح الأنسب لحل هذه الإشكالية المتعلقة بالرسم الإملائي أو الكتابة العربية، ونضيف إليها الحرفين الألف المقصورة (ى) للعلة نفسها في الخلط بينها وبين الياء، والألف الممدوة (اء) باعتبارها حرفًا واحدًا دالًّا على التأنيث، كما صنعوا مع لام ألف (لا). وربما تجد هذه الدعوة استجابة من قبل المتخصصين فتتوسع الدائرة للرسم الإملائي.

ويتوقف العطار عند قضايا خاصة بالاسم غير المباشر، التي اكتفت بالحديث عن الضمائر التي عدها من الأسماء خلافًا لمذهب من عدها من المعاصرين قسمًا قائمًا بنفسه.

والضمائر أو الأسماء المبهمة أو المضمرات أو الكنايات[١٠٣] هي مفاهيم متعددة دارت في كتب اللغويين القدامى، والمقصود بها مجموعة الكلمات الجامدة المبنية العائدة على أسماء ظاهرة، الموزعة في قسمين كبيرين: ظاهرة ومستترة أو مستجِنَّة[١٠٤]، الدالة على أحد ثلاث جهات بالاختصاص أو الاشتراك: الغياب والحضور والتكلم، المؤدية ثلاث وظائف رئيسة: الربط والخفة والاختصار[١٠٥]، المصنفة في حال ظهورها في نوعين: متصلة (غير مستقلة) ومنفصلة (مستقلة)، المقسمة من حيث الموقع الإعرابي إلى قسمين: مختصة بالرفع ومشتركة بين النصب والجر أو بين الرفع والنصب والجر، المعبرة في نفسها- دون الحاجة إلى قرائن- عن دلالتي الجنس والعدد، على نحو ما أشارت وبينت مصنفات القدماء[١٠٦] ودراسات المحدثين[١٠٧].

أما الدرس اللغوي الحديث فقد توسع في مفهوم الضمائر فلم يعد مقصورًا على الضمائر الشخصية، بل تعداها لتشمل الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، أو ما اصطلح عليهما ضمائر الإشارة وضمائر الموصول، أو ألفاظ الإشارة والألفاظ الموصولة، بل شملت عند إبراهيم أنيس العدد.

ويتفق العطار مع النظرة اللغوية الحديثة في اتساع مفهوم الضمير وذلك لما أخذ على النحو التراثي إخراجه لنوعين "هامين من الضمائر هما أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وينبغي أن نسمي الأولى ضمائر الإشارة، والثانية ضمائر الوصل"[١٠٨]، وتثلث بالضمائر الشخصية التي تقابل عند النحاة التراثيين الضمائر البارزة المنفصلة فقط، وهذه الثلاثية نفسها هي التي اقترحها من قبل تمام حسان: ضمائر الشخص- ضمائر الإشارة- الضمائر الموصولة.

وللعطار بعض الملاحظات الأخرى على الضمائر نرجئها لفقرة الإعراب.

الظرف:

يتحدث العطار عن الظروف وتقسيمها إلى زمانية ومكانية، وتصريفها بالنصب بالفتحة أو التنوين، وتحدث عن بعض الظروف ثابتة الآخر "توصف بأنها مبنية"[١٠٩]، وهنا نلاحظ وجود المبني في فكر العطار، وعن موقعيتها المفتوحة داخل الجملة "لما نكرره من مرونة الترتيب في الجملة العربية"[١١٠].

وأشار العطار إلى نوع آخر من الظروف أطلق عليه "الظروف المركبة"[١١١]، وهي "تتشكل من حرف جر (أو حرف تعدية) ومجروره ليكونا معا ظرفا وهذا النوع من الظروف لم [يشير][١١٢] إليه النحو الكلاسيكي"[١١٣]، وتقع هذه الظروف في "أقسام ثلاثة:

القسم الأول- ظرف الحال: وهو يتكون غالبًا من (في أو الباء+ اسم يرتبط بحالة نفسية)، وأمثلته:

١- أنا في مزاج طيب.

٢- هم في لهو يلعبون.

٣- العروس ترقص في بهجة.

٤- لم يشعر بفرح هكذا من قبل.

القسم الثاني- ظرف مكان، وهو يتكون غالبًا من (على أو في أو إلى أو من أو الباء أو المعية)+ (اسم مكان ما)، وأمثلته:

١- هبط المنطاد على الجبل.

٢- الكتاب على المائدة.

٣- سرت في وسط الطريق.

٤- نام في فندق بالطريق.

٥- خرج من الزقاق إلى شارع واسع.

٦- قضى يومًا كاملًا بالجامعة.

٧- سار والنيل ساعة يتأمل في حياته.

القسم الثالث- ظرف زمان، وهو يتكون من الحروف (في أو من أو حتى أو إلى)+ (اسم أو عبارة تدل على الوقت)، وأمثلته:

١- لم يحدث له أن فرح هكذا من قبل.

٢- نام من غروب الشمس حتى شروقها.

٣- تنزه في أنحاء الريف إلى أن أظلمت الدنيا.

٤- سار في ضوء النهار داخل أرض العدو بلا خوف.

٥- سار في هدأة السحر يغني على شاطئ النيل"(١١٤).

والمتتبع لهذه الجمل يجدها تتوقف على حرف الجر المسبوق بالحالة المزاجية أو الزمان أو المكان، وبالتالي يتداخل هذا النوع من الظروف وظيفيًّا مع بعض الوظائف النحوية التراثية، كخبر المبتدأ (أنا في مزاج طيب- الكتاب على المائدة)، وشبه الجملة الحالية (هم في لهو يلعبون- العروس ترقص في

بهجة- سرت في وسط الطريق- نام في فندق بالطريق- قضى يومًا كاملًا بالجامعة- نام من غروب الشمس حتى شروقها)، والمفعول معه (سار والنيل ساعة يتأمل في حياته)، والمتعدي بحرف الجر (لم يشعر بفرح هكذا من قبل- هبط المنطاد على الجبل)، والظرف المفرد المبني (لم يحدث له أن فرح هكذا من قبل).

ومرد ذلك أن العطار لا يعتد أولًا بالجملة الاسمية، وبالتالي فلا وجود عنده لما يسمى الخبر، لأن أصل الجملة (أنا أكون في مزاج طيب- الكتاب يكون على المائدة)، وأنه ثانيا يوجه- ضمنيًا- رسالة إلى إلغاء درس المفعول معه، أو إعادة تصنيفه في الباب اللائق به، وأنه قبل هذا وبعده يحكم المعنى؛ فالحالة النفسية يناسبها ظرف الحال، والمكان يناسبه ظرف المكان، والزمان يناسبه ظرف الزمان.

وتجدر الإشارة إلى أن ظرف الحال عند العطار ليس وليد اللحظة عنده أو ليس مما لم يشر إليه النحاة، كما صرح بذلك في الظروف المركبة- ومنها ظرف الحال- بل إنهم كادوا يقعون عليه لما أطلقوا على الحال المفعول فيه على نحو ما نجد عند إمام النحاة سيبويه، ويعلق شوقي ضيف على هذه اللفتة الدقيقة من قبل سيبويه بقوله: "وجعله إحساسه الدقيق بأن الحال يقع فيها الفعل أو بعبارة أخرى تقيد بزمنه، فإنك إن قلت جاء محمد ضاحكًا، صفة له مقيدة بالفعل وزمنه، وجعله ذلك يقول إنها حال مفعول فيها"[١١٥]، وتبعه في ذلك المبرد؛ إذ الحال عنده تشبه ظرف الزمان فهي منصوبة نصب الظروف[١١٦]، وهذا الإحساس بالوظيفة الدلالية دعت هشامًا الضرير إلى مخالفة أساتذته؛ إذ نصب (وحده) على الظرفية وليس الحالية المؤولة[١١٧]. وكل هذا يدل بوضوح على إحساس النحاة التراثيين بما تشي به دلالات الألفاظ داخل التراكيب. ويضاف إلى ما سبق أن ظرف الحال غير مقيد بتركيب معين على نحو ما بين العطار، بل هو أوسع تركيبًا وأسلوبًا وصياغة.

المبحث الثالث– قضية الإعراب:

لعل أهم قضية تجديدية في فكر العطار النحوي، قضية الإعراب.

لا خلاف بين القدماء وجل المعاصرين على أنواع الإعراب مقابل البناء(١١٨)، فالأسماء منها ما هو معرب وما هو مبني، والأفعال الماضية وأفعال الأمر مبنية أو معربة في رأي، والمضارع معرب رفعًا ونصبًا وجزمًا، ويبنى في حالتين، والحروف كلها مبنية، وتشترك الأسماء والأفعال في النصب والرفع، واختص الاسم بالجر كما اختص الفعل بالجزم.

لم تكن أنواع الإعراب في نفسها محل نقاش كبير بين المجددين، بل كانت القضية التي أباها الدرس النحوي الحديث والمعاصر قضية العامل والبحث عن العلل الثواني والثوالث، ولماذا الرفع هنا والنصب هناك؟

إن أهم إنجاز تجديدي فيما سطره العطار من تأملات هو ثورته على العامل من ناحية، وعلى أنواع الإعراب من ناحية أخرى، وعلى الوظيفة النحوية من ناحية ثالثة.

أولًا– ثورته على نظرية العامل:

العطار– كغيره من المحدثين المهتدين برأي ابن مضاء في إلغاء نظرية العامل– يرى أن "نظرية العامل" نظرية وهمية مفتعلة، بل أدت هذه النظرية المفتعلة– في رأي العطار– إلى تقسيم النحو التراثي الجملة إلى اسمية وفعلية "في خضوع للمنطق الصوري وظروف عصره"(١١٩)، لأن الجملة عنده كما قررنا من قبل فعلية فحسب، تتكون من ذات/ منتِج وفعل/ إنتاج/ منتَج، أيًّا كان الترتيب الذي يعد من خصائص العربية ومرونتها.

ثانيًا– ثورته على أنواع الإعراب:

يثور العطار كذلك ثورة عارمة على أنواع الإعراب الأربعة التي اقتصرت

عنده على الرفع والنصـــب، إذ "الكلام إما أن يكون في حالة رفع أو حالة نصـب"[١٢٠]، ويعد "الرفع علامة على الأهمية المطلقة"[١٢١]، كما يعد النصـب دالًّا "على الجزء الإيضـاحي من الكلام"[١٢٢]، وأما الجزم والجر فلا وجود لهما، كما أن الكسرة عنده علامة من علامات النصب لا الجر.

لقد ظهرت فكرة اختزال علامات الإعراب من قبل العطار في أخريات العقد الرابع من القرن الماضي، لما نشر إبراهيم مصطفى (١٨٨٨- ١٩٦٢م) كتابه إحياء النحو عام (١٩٣٧م)، الذي عرض فيه لأنواع الإعراب ورأى أنها محصـورة في علامتين: الرفع علم الإسـناد، والجر علم الإضـافة، أما الفتحة فليس بعلامة إعراب ولكنها حركة خفيفة مستحبة يختم بها العرب كلماتهم[١٢٣].

وإذا ظهر أن العطار يتفق مع صـاحب إحياء النحو في علامة الرفع التي تكون للجزء الأساسي في الجملة- الإسناد بمفهوم الثاني والأهمية المطلقة في الكلام عند الأول- وأنهما تباينا في علامتي النصب والجر، فإن شيئًا من الدقة يرى أنهما متفقان إلى حد ما على نحو ما نبين في السـطور التالية. ومواقع الرفع والنصـب عند العطار في الأسـماء والأفعال تقع في: الجملة الأساسـية والجملة التكميلية- الفعل- الاسم- الظروف.

١- الجملة الأساسية والجملة التكميلية:

سـبق أن بينا أن الجملة عند العطار ذات شـقين: جملة أساسـية (وهو ما يطلق عليه النحاة العُمد أو المسند والمسند إليه)، وتكميلية أو توضـيحية (وهو ما يعرف بمكملات الجملة أو مخصصات الجملة)، وما دام الرفع "علامة على الأهمية المطلقة"[١٢٤]، فقد ناسـب الجملة الأسـاسـية؛ "فلا كلام دون الجملة الأسـاسـية"[١٢٥]، والجملة الأسـاسـية تجعل الكلام في حالة رفع[١٢٦]، وما دام النصب دالًّا على الإيضاح فقد ناسب الشق الثاني من الجملة وهو التوضيحي أو التكميلي؛ إذ "كل إيضـاح تكميلي حالة نصـب"[١٢٧]، وهذا يعني وفقًا لرؤية العطار أننا إذا قلنا مثلًا: [محمد قام- قام محمد- محمد لم يقم- لم يقم محمد-

محمد لن يقوم- لن يقوم محمد- محمد يقوم- يقوم محمد]، يعني أن الذات (محمدًا) والفعل المثبت أو المنفي (قام/ لم يقم/ لن يقوم) في حالتي رفع؛ لأنها يشكلان الجملة الأساسية، وما عداهما من إيضاحات فهو منصوب.

وكعادة العطار في جعل التأملات مجموعة من القوانين، فقد صاغ وفقًا لهاتين الحيثيتين- الرفع للجملة الأساسية والنصب للجملة التوضيحية- قانون الجملة وهو "لا كلام إلا في جمل، والجملة محاكاة لواقع تمارس فيه ذات فعلًا، حتى لو كان فعل الوجود أو الكينونة، والجملة الأساس هكذا تتكون من فعل وذات فاعلة له"، ويعبر عن أساسياتها بأنها في حالة رفع، وقد تمتد الجملة الأساسية خالقة حالة نصب من سلسلة من الإيضاحات التكميلية من مثل الظروف والأحوال والمفعولات والتمييز، أي استدعاء ذات أو ذوات يقع عليها الفعل أو يتجه نحو تحقيق صفات جديدة أو طارئة أو ماضية للذات الفاعلة للفعل"(١٢٨).

ويلاحظ أن دلالة النصب عند العطار يلتقي فيها بوجه ما مع دلالة النصب عند إبراهيم مصطفى(١٢٩)، فإذا عدها الأول إحدى علامتين لا ثالث لهما، وإذا سلب عنها الآخر معنى الإعراب، فإنهما متفقان في أن النصب لا يكون إلا في تكملة الكلام وتتمته، ويتجلى ذلك في مواضع متفرقة من كتابه إحياء النحو(١٣٠).

إذن يتفق العطار مع إبراهيم مصطفى في كون النصب علامة على الجزء التكميلي للجملة، وإن اختلفا في أصالتها من حيث دلالتها على الإعراب؛ إذ أخرجها الأخير من علامات الإعراب، وقد انتقد شوقي ضيف هذا الإخراج، لأنه "يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها"(١٣١)، وأحسب أن إخراج إبراهيم مصطفى لهذه العلامة من منطلق كونها دالة على الجزء التكميلي كما ذهب العطار؛ إذ ليست جزءًا أساسيًّا في الكلام، وليس من منطلق إلغاء الوظائف النحوية، فهي مجرد تعليل لفتحة المفاعيل والظروف والاستثناء والتمييز والحال، إذ هي فتحة

لكل جزء تكميلي لخفتها، وليست فتحة إعراب (طبعًا مع الوضع في الاعتبار أنها فتحة إعراب عند العطار)، ولا أظن أن كونها حركة إعراب أو حركة خفيفة يؤثر على الناشئة في شيء، ما دام يعلم أن المفاعيل تمثل الجزء التكميلي وبالتالي هي مفتوحة.

والمقصود بالجزء التكميلي كما بينا من قبل ما كان بخلاف الإسناد والجر عند إبراهيم مصطفى، أو المنتج/ الذات الفاعلة والمنتَج/ الفعل عند العطار (والمعنى عند العطار أوسع لأنه يشمل المجرورات)، وليس بالمعنى التراثي (الفضلة التي يمكن الاستغناء عنها)، لا سيما أن المنصوبات لا تقع دائمًا تكميلية، فقد تكون جزءًا أساسيًّا في الجملة ولا يتم المعنى من دونه، على نحو ما لا حظ ابن هشام في الحال، أو على نحو ما نجد في بعض أنماط الفعل المتعدي (ضَرَبَ محمدٌ...)، أو التمييز (ازداد الطالب...)، وغيرها.

٢- الفعل:

الفعل في فكر العطار "لا يحمل علامات للرفع أو النصب أو الجر (والجر نوع من النصب كما سنرى) أو حتى الجزم أو البناء"(١٣٢)، وذلك من منظور موقع الفعل داخل الجملة بين أن يكون أساسيًّا أو تكميليًّا، فإذا "كان موقعه ومكانه داخل الجملة الأساسية فهو في حالة رفع دون أي علامة للرفع، وإن كان وقع مكانه في امتداد الجملة الأساسية (الإيضاحات التكميلية) فهو في حالة نصب دون أي علامات للنصب"(١٣٣)، ومن ثم يركز العطار على مسألة تصريف الفعل أكثر من الانشغال بعوامل نصب أو جزم أو حالة بناء؛ إذ الفعل "فحسب يتصرف في الأزمنة المختلفة، ولا يتغير آخره (أي إعرابه) بالرفع والنصب أو غيرهما من جزم وبناء"(١٣٤)، فإذا كانت الأفعال تنقسم من حيث الزمن بالمعنى العام: إلى ماض ومضارع وأمر، فما ينبغي الالتفات إليه تصريف الفعل من ناحية، وموقعه داخل الجملة من ناحية أخرى، وبالتالي دعوة العطار إلى الانشغال بمسألة تصريف الفعل بوصفها قضية من القضايا التي

يجب التوسع فيها، فيوضح لنا تصريف الفعل مع الماضي والمضارع المثبت أو المنفي بلم أو المصـــدر بأن ولكي ولام التعليل، فيهمنا فيها جميعًا طريقة نطق الفعل في حالات تصريفه، وتصبح علامات الرفع والنصب والجزم والبناء حينئذ لواحق للفعل المصرف، وسنفصل الحديث عن ذلك مع الضمائر.

وهذا يعني أن الأفعال في أنواعها الثلاثة من حيث الزمن، كلها ليست مبنية أو مرفوعة أو منصـوبة أو مجزومة، وإنما تقع أحد موقعين رفع أو نصـب وفقًا لموقعها داخل الجملة من حيث الأساس أو الإيضاح، فإذا قلنا مثلًا:

[أكل محمد– يأكل محمد– كُلْ– لم يأكلْ محمد– لن يأكل محمد]

فإن الفعل في كل هذه التراكيب في حالـة رفع لأن موقعه داخل الجملـة الأساسية، أما إذا قلنا مثلًا:

[قال علي: أكل محمد– قال علي: يأكل محمد– قال علي: كلْ– قال علي: لم يأكلَ محمد– قال علي: لن يأكلَ محمد]

فإن الفعل (أكل) في كل التراكيب في حالة نصـب، لأن موقعه إيضـاحي أو امتداد للجملة الأســاســية المكونة من ذات وفعل أو منتِج ومنتَج. وهذه فكرة جريئة وثورة عنيفة على علامات إعراب الفعل العربي وبنائه؛ وما النصـــب الظاهر على الفعل أو الســكون إلا لاحق للفعل عند تصــريفه، وهذا ما يؤكده العطار مرة أخرى بقوله: "بالنسبة للأفعال يكون الرفع والنصب لها مجرد موقع، فهي في الجملة الأســاســية في موقع رفع، وفي امتدادها الإيضــاحي في حالة نصـــب دون أن يؤثر ذلك على أواخرها التي تحددها تصـــريفها مع كل ضمير "(١٣٥).

لقد حاول بعض المجددين أن يضع قواعد جديدة لإعراب الفعل لتكون عونًا للمتعلمين على الفهم، دون أن يمس علامات الإعراب الثلاثة الرفع والنصـــب والجزم، فالرفع للفعل يكون "إذا أريد به تقرير حدث بعينه، وينصـب على الغائية كأن يكون غرضًـا أو نتيجة لحدث سـابق أو أن يكون نفيًا لحدث في المسـتقبل.

وبعد حرف أن. ويجزم إذا أصاب الحدث نقص، كأن يكون نفيًا في الماضي، أو فعل أمر [ونلاحظ متابعة الكوفيين في جزم الأمر]، حيث لا يقع الحدث إلا إذا أطيع الأمر. أو أن يكون الحدث معلقًا وقوعه على حدث آخر وهذا هو الشرط"[١٣٦]، وهي محاولة معقولة من د. محمد كامل حسين، فيما يتعلق برفع الفعل وجزمه وضم فعل الأمر إلى الجزم، أما علة نصب المضارع فأحسبه- باستثناء عبارة النتيجة لحدث سابق[١٣٧]- أكثر مشقة من القول بأنها منصوبة لسبقها بأدوات النصب، فضلًا عن عدم توضيحه لعلة بناء الماضي، وعلى كل حال فهي محاولة في إجمالها مقبولة؛ لأنها لم تخرج على مجاري العربية من ناحية، ولأنها أكدت علامات الإعراب من ناحية ثانية، ولضم الأمر مع المضارع المجزوم ليس بحجة الكوفيين في الأصل والفرع، بل بحجة منطقية تجمعهما وهي نقص الحدث.

أما محاولة العطار فقد كدنا نقبلها لولا أنها استبعدت علامات الإعراب بحجة أنها علامات دلت عليها سوابقها ولواحقها، وهو أمر فيه مزيد من الصعوبة بسبب مراعاة السوابق واللواحق من جهة والموقعية من جهة أخرى.

٣- الاسم:

ومثل الاسم مثل الفعل يكون مرفوعًا ومنصوبًا فحسب، ولا يكون مجرورًا بل الجر نوع من أنواع النصب، فإذا وقع في الجملة الأساسية فهو في حالة رفع وإذا وقع في امتداد الجملة فهو في حالة نصب، وتتجلى حالتا الرفع أو النصب في الحركات أو ما ينوب عنها من حروف. ومما يتعلق بالأسماء الضمائر، ولها وقفة خاصة عند العطار تتجلى في مواضع متفرقة من تأملاته.

واللافت للانتباه أن العطار يتفق مع جمهور النحاة في العلامات الفرعية للأسماء التي تتجلى في المثنى وجمع المذكر والمؤنث، معرضًا عن كل ما قيل من اجتهادات قديمًا وحديثًا فيما يتعلق بإعراب هذه الأسماء[١٣٨]؛ فلم يلتفت إلى كل هذه الآراء من منطلق أن الأسماء في موقع رفع ما دامت واقعة في الكلام

الأساسي، أيًّا كان حالة الرفع: (الضمة– ون– ان– و). وتكون منصوبة متى كانت تكميلية أيًّا كانت حالة النصب: (الفتحة– ينَ– يَن– الألف والياء [مع الأسماء الخمسة باعتبار الجر علامة نصب]– الكسرة.

واللافت للانتباه هو تعميمه لقاعدة "كل منصوب بالكسرة ينصب بالفتحة إذا كان ممنوعًا من الصرف، غير مضاف أو غير معرف"(١٣٩)، وهي قاعدة مبتكرة لأنها تحل مشكلة الممنوع من الصرف المجرور [أو المنصوب باصطلاح العطار] في حالة التعريف أو التنكير، (صليت في المساجدِ/ مساجدِ القرية– صليت في مساجدَ كثيرة– مررت بأفضلِ طالب– مررت بأفضلَ منه– ...)، فضلًا عن أنها تضم أيضًا جمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة معرفًا ومنكرًا عند الجمهور كما أشرت من قبل، أما إذا كان ممنوعًا من الصرف وذلك إذا اجتمع فيه العلمية والتأنيث، فالنحاة فيه على فرق ثلاث: فريق يصرف الكلمة بالكسرة على أصلها قبل العلمية، وفريق يمنع الصرف ويكسرها، وفريق يراعي حالتها التي آلت إليها وهي العلمية والتأنيث فيمنع صرفها بالفتحة(١٤٠)، ولعل في تعميم العطار لقاعدته السالفة إشارة إلى تخلصه من هذه الخلافات، فمتى أمكن للجمع السالم المسبوق بحرف تعدية (حرف الجر) أن يقع ممنوعًا من الصرف نُصب بالفتحة لا الكسرة.

الضمير:

كما قلنا من قبل إن الضمير يشمل ضمائر الشخص والإشارة والموصول، وقد توقف العطار عند الضمائر وقفة مطولة في ثنايا مقالته، وإذا كانت الأسماء– كالأفعال– في حكم الرفع أو النصب، فإن الضمائر بوصفها في حكم الأسماء "نهاياتها ثابتة سواء أكانت في موقع رفع أو نصب"(١٤١).

لقد استدرك العطار على النحاة تقسيمهم الضمائر إلى متصلة ومنفصلة وبارزة ومستترة، وضمائر رفع ونصب، وضمائر متصلة بالفعل والاسم والحرف، وأوجز استدراكه وملاحظاته في سبع نقاط مهمة(١٤٢):

أولا- أخرج هذا التقسيم نوعين هامين من الضمائر هما اسما الإشارة والأسماء الموصولة. [وقد سبق أن ناقشنا هذه الملاحظة].

ثانيًا- لا توجد ضمائر مستترة:

ينتقد العطار الصناعة النحوية التي تبيح استتار ضمير المتكلم رغم أنه حاضر، وذلك في مثل قولك: (أركب اليوم القطار)؛ إذ الفاعل "ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا"، ويأبى العطار هذا النوع من التقدير، لأنه "منطق غير مقبول، فكيف أستتر أنا، وأنا موجود أتكلم... وفي هذا المثال ما دام صاحب الضمير حاضرًا يتكلم من ثم لماذا التقدير. والأسخف إذا قلت (أنا أركب)، وطلبت إعراب العبارة لقال لي: أنا مبتدأ، وأركب فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره نا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر. نفس المنطق المعوج"(١٤٣).

ثالثًا- الضمائر التي سموها ضمائر بارزة منفصلة، هي الضمائر الشخصية. [وقد توقفنا عندها من قبل فهي أول ثلاثة من أنواع الضمائر].

رابعًا- الضمائر المتصلة بالفعل رفعًا لا وجود لها، إنما هي لواحق تصريف الفعل:

يتوقف العطار عند ضمائر الرفع المتصلة بالفعل، لا من حيث هي علامة رفع بمنطق النحاة، بل من حيث كونها لواحق تصريف الفعل، وهذا ما سبق أن فصل فيه الكلام عند الحديث عن الفعل والتركيز على مسألتي الزمن والتصريف(١٤٤)، فالفعل الماضي على سبيل المثال عندما يتصرف تظهر اللواحق التالية: [تُ- نا- تَ- تِ- تما- تم- تن- الفتحة- الفتحة+ تْ- الفتحة+ تا- الفتحة الطويلة- الضمة الطويلة+ الألف الصامتة]، فهذه اللواحق

الحرفية ليست علامة رفع وإنما هي لواحق تصريف الفعل ليس غير، فإذا قلت مثلًا: أنا كتبتُ، فالجملة تتكون من ذات/ أنا+ فعل/ كتب+ لاحقة تصـــريفه الفعل مع الضمير أنا (تُ). والأمر نفسه مع ضمائر الرفع المتصلة بالمضارع فهي لواحق تصـــريفه، وتختلف هذه اللواحق باختلاف المضـــارع المثبت، أو المنفي بلم، أو المصدري(١٤٥).

خامسًا- الضمائر المتصلة بالفعل نصبًا هي ضمائر شخصية حكمها حكم ضـــمائر النصـــب المنفصـــلة، فإياك والكاف في إياك نعبد ونعبدك حكمهما النحوي واحد، والفرق بينهما بلاغي فحسب.

سادسًا- الضمائر المتصلة بالحرف أو الاسم (ما أطلقوا عليه ضمائر الجر المتصلة)، هي ضمائر ملكية، وهي حيث ظهرت تقدم إيضاحًا وتجلو غموضًا، فوظيفتها تكميلية، فلا تكون إلا في حالة نصـــب. [ســـنشـــير إليها في الفقرة الخاصة بالجر].

سابعًا- ضمائر الإشارة وضمائر الوصل يمكن أن تأتي في موضع رفع أو نصب.

٤- الظرف:

الظروف كلها موقعها النصـــب لأنها أجزاء تكميلية غير أســـاســـية داخل الجملة، والمركب منها منصوب على أنه مفعول به غير مباشر.

الجر بوصفه علامة للنصب:

أشـــرت إلى مذهب العطار في أنواع الإعراب المقتصـــرة عنده على الرفع

والنصب، أما الجزم والجر والبناء فليست موجودة. وأما سكون الفعل من أجل علامة النفي السابقة التي تتبعها اللواحق المناسبة، وأما البناء فلا اعتداد به لأن الكلمات الثابتة الأواخر إما في موقع رفع أو نصب، يتبقى لنا مسألة الجر.

لقد نظر العطار إلى الجر بوصفه نوعًا من أنواع النصب، يستعاض به عن الفتحة متى طالت الكلمة، كما هي الحال مع جمع المؤنث السالم؛ إذ لما طالت الكلمة نصبت بالكسرة، والمضاف إليه، إذ تعامل العرب المضاف والمضاف إليه "صوتيا عند النطق معاملة الكلمة الواحدة، فتطول فيجب كسرها (بدلًا عن فتحها) بسبب هذا الطول، لأن الكسرة تضغط الكلمات"(١٤٦)، والكسرة أشهر الحروف المتحركة الضاغطة، وتؤدي وظيفة اقتصادية للغة؛ إذ "الكلام يستهلك طاقة ويجهد الجهاز الصوتي البالغ الحساسية، من هنا تميل اللغة إلى الاقتصاد في الطاقة والجهد" بطرائق عدة أهمها وأشهرها ضغط الكلمات.

والأمر نفسه مع الاسم المجرور؛ إذ يعد حرف الجر مع الاسم الداخل عليه "بمثابة الكلمة المفردة (لكن الممتدة الطول صوتيا)، والكلمة إن طالت تنصب بالكسرة"(١٤٧)، ومن ثم فالكلمة تغدو منصوبة بالكسرة في المواضع التالية: جمع المؤنث السالم– الفعل المتعدي بحرف الجر– المضاف إليه.

لقد عد إبراهيم مصطفى الجر علامة الإضافة، سواء أكان بالحروف أو الأسماء، فهي علامة أساسية عنده، أما العطار فالجر أو الكسرة علامة من علامات النصب مع الكلمات المضغوطة صوتيًّا.

ثالثًا– ثورته على الوظائف النحوية:

لكل كلمة داخل الجملة وظيفة نحوية يفهم المعنى من خلالها، "ذلك أن كل وظيفة نحوية إنما تأتي في الجملة لتقدم معلومة معينة تمثل معناها النحوي"(١٤٨)، وهذه المعلومة قد تتعلق بالحدث أو منشئه أو زمانه أو مكانه أو علته أو غيرها من الوظائف التي يؤتى بها متى احتيج إليها.

توقف العطار عند بعض الوظائف النحوية وبين رأيه فيها وخروجه عليها؛ لأنها ليست ملائمة للواقع اللغوي، وهذه الوظائف هي: الجملة الاسمية- الجملة الشرطية- النواسخ- حروف الجر ومجرورها أو منصوبها بمنطق العطار.

١- الجملة الاسمية:

وقد أفضنا فيها الحديث بما ينبغي عدم تكراره، وحسبنا أن نشير إلى رفض العطار لهذا النوع من الجمل.

٢- الجملة الشرطية:

جملة الشرط من المباحث التي شغلت بيئاتٍ ثقافيةً عدة: نحاةً وبلاغيين وأصوليين، على نحو ما أفاضت دراسات وصفية سابقة لهذه الجهود جميعها بما يغني عن إعادة تكرارها(١٤٩).

وأدوات الشرط إحدى ثلاثة أركان يتركب منها أسلوب الشرط، ومن هذه الأدوات ما يكون شرطًا معنى وأثرًا، ومنها ما يكون شرطًا معنى دون أثر في جملتي الشرط والجواب، وتبعًا لهذين النوعين درس النحاة الأدوات ذات الأثر في جملتي الشرط والجواب في باب جوازم المضارع، ولم يضموها مع الأدوات غير الجازمة في باب خاص كما أشار إلى ذلك كثيرٌ من الدارسين(١٥٠)؛ إذ اقتصرت نظرتُهم على فكرة العامل، وعلى تمييز الأدوات بين الاسمية والحرفية، وعلى المفرد منها والمركب، وتفرع عن الإفراد والتركيب تصنيفهم هذه الأدوات حسب ما لا يعمل إلا مفردًا، مثل: (مَن، أنَّى)، وما لا يعمل إلا مركبًا، مثل: (إذ ما، حيثما)، وما يعمل مفردًا أو مركبًا، مثل: (إن/ إمَّا- إذا/ إذا ما- متى/ متى ما- أين/ أينما)، ودار بينهم خلاف في شرطية بعض الأدوات، تبعه تباين في عدد أدوات الشرط(١٥١).

أشار العطار إشارة سريعة إلى الجملة الشرطية في موضعين: الأول- في

حديثه عن الزمان الشـرطي، ورأيه أن "أزمنة الشـرط في العربية تسـتحق وقفة تأمل في أزمانها المتعددة التي لم تدرس إلا من باب أسماء الشرط وحروفه، أو الشـرط بين الجزم وعدمه، أو اقتران جواب الشـرط بالفاء"(١٥٢)، والثاني- في الخاتمة التي أثار فيها قضـية إيجاد "أسـاس علمي للتفريق بين أدوات الشـرط الجازمة وغير الجازمة"(١٥٣)، وفيها أي الخاتمة دعا المؤسـسـات اللغوية إلى "اختصـار أدوات الشـرط إلى أداة واحدة ولتكن إذا، أو إلى ما هو ضـروري من الأدوات الحالية المتعددة، وذلك على مسـتوى اللغة المعيارية، وترك باقي الأدوات تعيش حياتها في اللهجات المختلفة أو في النص الكلاسيكي"(١٥٤).

وهذه دعوة ذات شـقين: شـق ثوري وشـق اسـتعمالي، فأما الأول فهو الاقتصار على أداة شرط واحدة في الاستعمال، دون التفرقة بين ما هو جازم أو غير جـازم، وهـذا متعلق بنظريتـه حول علامـات الإعراب إذ ليس من بينهـا الجزم. وأما الشـق الآخر فيتعلق بما هو مسـتعمل من الأدوات الحالية التي هي امتداد للغة المعيارية التراثية، أما غيرها من الأدوات غير المسـتعملة فلا حاجة لنا بها، فمكانها في نصـوصـها التي وردت فيها، والحق أن هذا ما يجب أن يكون لا في الشرط فحسب بل في كل التراكيب العربية؛ إذ العبرة بما هو شائع الآن، غير أننا نضـيف عبارة وما اسـتجد من أدوات أو تراكيب نتيجة للواقع المعاصر.

فإذا كانت الأدوات التي وجدت في مصـنفات القدماء مقصـورة على: إن- من- ما- مهما- متى- أين- حيثما- كيف- أيان- أنى- أي- إذ ما- إذا- لو- لوما- لولا- كلما- لما- أما- فضلًا عن الجزم دون أداة، أو ما أطلق عليه الجزم في جواب الطلب- فإن الدرس اللغوي الحديث أظهر عددًا من الأدوات التي قامت بوظيفة التعلق بين جملتين، تتوقف ثانيها على تحقق أولها كالأدوات (إذ- حين- حيث- عندما- بينما- منذ- مذ- حينما- بعد أن- قبل أن- يوم أن- وقتما- طالما- حالما- سـاعة)(١٥٥)، وهي أدوات ينبغي أن تلتفت إليها الكتب التعليمية والتنظيرية على السواء.

٣- النواسخ:

من المستقر في الدرس النحوي تقسيم الجملة الاسمية إلى عدة تقسيمات وفقًا لعدد من الحيثيات، **من حيث التجرد والتقييد، ومن حيث العامل، ومن حيث حكمها، ومن حيث التقديم والتأخير، ومن حيث نوع الخبر**، وتلقانا تقسيمات أخرى للجملة المقيدة، من حيث العمل، **ومن حيث المعنى**. ورصدت الجملة الاسمية المقيدة ضمن تتمات الجملة الاسمية تحت عناوين: (كان وأخواتها)، و(كاد وأخواتها)، (والمشبهات بليس)، (وأفعال المقاربة)، و(إن وأخواتها)، و(لا النافية للجنس). وقدمت المصنفات النحوية القديمة الحروف الناسخة لحكم المسند إليه جملة واحدة، فبينت معناها وعددها وحكمها التركيبي وأثرها الإعرابي وتخفيف نون المشدد منها وأثر ذلك في الجملة وزيادة (ما) عليها وأثر ذلك أيضًا. وقد كانت حيثية القدماء في ضم هذه الحروف رغم اختلاف معانيها هو اشتراكها في العمل، فكلها داخلة على الجملة الاسمية، وكلها ناسخة لحكم المبتدأ، ومن ثم فإن هذه الحروف لم تتفرق في المباحث النحوية الموافقة لمعناها، فابتعد مثلًا الحرفان (إن وأن) عن باب التوكيد، وخلص الحرف (لعل) من باب الرجاء، والحرف (ليت) من باب التمني. وكانت هذه النظرة من حيث المعنى لا الأثر الإعرابي مما تركه السابق للاحق تنظيرًا وتطبيقًا.

يتأمل العطار في النواسخ الفعلية وإعراب مرفوعها ومنصوبها، وفي النواسخ الحرفية التي عدها من قسم الأفعال.

أ. النواسخ الفعلية: كان وأخواتها وكاد وأخواتها:

يرى العطار أن أفعال (كان وأخواتها) الناقصة أتي بمنصوبها وصفًا للذات الفاعلة، والمنصوب هنا وظيفية تكميلية لا مناص منها، إذ بها يكتمل المعنى الناقص في كان[١٥٦].

واللافت للانتباه أن العطار يأبى كونها داخلة على الجملة الاسمية وناسخة لها، بل هي جملة مكونة من فعل وذات ووصف للذات متمم للمعنى؛ متخذًا

من تعدد منصوبها من ناحية، وشيوع خبرها الجملة أو شبه الجملة من ناحية ثانية دليلًا لذلك، "وهذا يغير من التصور الذي طرحه النحو التقليدي من أنها تدخل على المبتدأ والخبر... فليس هذا كلامًا واقعيًّا؛ لأن الناس تتكلم بلسانها أو بقلمها في سلسلة متصلة من الكلام تتدفق فيها الجمل متوالية في خط أفقي، فلا يقفون لإنشاء مبتدأ وخبر، ثم يدخلون عليهما إحدى أخوات كان، وإنما تظهر هذه الأفعال كغيرها من الأفعال عندما تنتجها ذات فاعلة (ظاهرة أو معنوية)، منتجة معها في الحال منصوبها.."[١٥٧].

والنقصان في كان وأخواتها راجع إلى عدم اقتصار الفعل على المرفوع وحاجته إلى منصوب[١٥٨]، فمثله مثل الفعل المتعدي، إذ مرفوعها في نظرية العطار يمثل الفاعل، بينما يمثل منصوبها مفعولًا للهيئة، والتعدي في كان واجب "ليصير للكلام معنى، بعكس أي فعل متعد آخر الذي لنا الخيار في تعديته أو عدمها، فالفعل ركب يمكننا من القول (ركب الفارس) ونصمت، أو نعدي الفعل بقولنا: (ركب الفارس الفرس)"[١٥٩].

ومحاولة الخروج على إعراب كان وأخواتها محاولة قديمة قدم النحو العربي، إذ ترجع إلى نحاة الكوفة ممن أبوا هذا الإعراب، ورأوا أن هذه الأفعال لازمة، ومرفوعها فاعل لها، ومنصوبها حال[١٦٠]، وقد نسب هذا الرأي إلى زعيم مدرسة الكوفة الفراء[١٦١]، وبهذا الرأي أخذ شوقي ضيف في تجديد النحو[١٦٢]، وقد برر ضيف لهذا الرأي بأن الحال وإن كان الأصل فيها أن تكون ثابتة ونكرة ومشتقة وفضلة، فقد وردت في لغة القرآن الكريم غير ثابتة وجامدة، كما وردت في لغة العرب معرفة وجامدة وعمدة، وهذا يبرر كون منصوب كان وأخواتها حالًا حتى إن كان غير ثابت أو غير مشتق أو معرفة[١٦٣]. أما العطار فليتقي في رأيه مع رأي المبرد– من زعماء مدرسة البصرة– الذي خالف أساتذته[١٦٤]، حين عدَّ مرفوع كان فاعلا ومنصوبها مفعولًا به[١٦٥]، وهو رأي لم يكتب له الشيوع، حتى أحياه العطار مرة أخرى، ولعل الذي سوغ هذا الرأي عند المبرد من القدماء والعطار من المعاصرين، هو العلة التي قدمها النحاة للرفع والنصب في باب

كان، إذ "رفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا ما كان الخبر تشبيهًا بالمفعول، فقالوا كان عبد الله أخاك، كما قالوا ضرب عبد الله أخاك"(١٦٦).

ومع المحدثين من النحاة المجددين يلتقي العطار مع محمد كامل حسين في اعتبار أفعال كان وأخواتها من جملة أفعال اللغة العربية، دون الحاجة إلى اسم لها وخبر، كما يتفقان في كون منصوب كان وأخواتها تكميليًّا، وإن اختلفا في التوجيه الإعرابي، فبنية جملة كان وأخواتها عند العطار هي: الفعل (كان وأخواتها)+ الذات الفاعلة (اسمها)+ المفعول به المكمل لنقصان (كان) منصوب. أما محمد كامل فيرى أن كان هي الخبر ومنصوبها مكمل للخبر (كان) ومرفوعها هو المتحدث عنه، وهو ملحظ كاد العطار يستنبطه، وذلك في إشارته إلى أن أصل جملة (كانت الرضيعة نائمة): "كانت نائمة الرضيعة"(١٦٧).

يلتقي العطار وكامل حسين أيضًا في أن التكلمة ضرورية لا بد منها، فهي عند العطار تشبه الفعل المتعدي، ولكن تعديها واجب؛ خلافًا لغيرها من أفعال العربية التي لا يكون التعدي فيها من باب الوجوب، كما أنها عند كامل حسين تكملة لازمة لكان وأخواتها دون سائر الأفعال الأخرى، فهي منصوبة لأنها "تكملة للكينونة أو الإصباح أو الإمساء وغير ذلك. وقد تكون التكملة ألزم لهذه الأفعال منها لأكثر الأفعال الأخرى"(١٦٨).

والرأي عندي أن القول باسم كان أو فاعلها وخبرها أو مفعولها أو حالها، أو أنها ومنصوبها خبر لاسمها المسند إليه، كل هذا لا يغير شيئًا في العوار الذي يصيب المتعلمين في استعمال هذه الأفعال، فهم لا يحسنون نصب الاسم أو خبر كان بالمفهوم النحوي، أو يَشْكُل على النابهين منهم موضع الخبر إذا تقدم وتأخر الاسم، فلك أن تلاحظ أن الجملة تأخذ هذه الأنماط في أساليبهم: [كان محمد مجتهد– كان محمدًا مجتهد– كان محمد مجتهدًا– كان في البيت محمدًا].

والحق أن تيسير القاعدة وفقًا لمبدأ صحة التركيب لا فصاحته، يمكن أن يكون باستبعاد النصب من الخبر، ورفع الاسمين بعدها، وتغدو كان في هذه

الحالة أداة بمفهوم تمام حسان، ولنا في تراثنا العربي أسوة لصحة هذا التركيب، فقد سمع عن العرب ما أوله النحاة بحذف الاسم ليتماشى مع صنعتهم قولُ الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

فقد جاء اسم كان وخبرها مرفوعين، دون تأويل لاسم كان ضمير الشأن والخبر جملة اسمية، وقد جوزه الجمهور وأنكره الفراء[١٦٩]، والدليل على جوازه أن الشاعر كان بإمكانه نصب الخبر (صنفين) دون أن يؤثر ذلك في الصنعة العروضية أو موسيقى الشعر، فلم يكن مضطرًا للرفع، ومن ثم فإن رفع الخبر كان قصدًا من الشاعر، لسبب أو لآخر، من حق الدراسات النحوية أن تبحث عن الدلالة التي من أجلها رفع الخبر، لا سيما أن البيت روي بنصب الخبر أيضًا، مع اختلاف بعض كلمات البيت والقافية أحيانًا، فقد رواه ابن الأعرابي[١٧٠]:

إذا مت كان الناس صنفين: شامتٌ ... ومثنٍ بنِيْرَيْ بعضِ ما كنت أصنعُ

ورواه الفراء[١٧١]:

إذا مت كان الناس نصفين: شامتٌ ... وآخر مثنٍ بالذي كنت أفعل

ورواه صاحب الأغاني[١٧٢]:

إذا مت كان الناس نصفين: شامتٌ ... ومثنٍ بما قد كنت أُسدي وأصنعُ

ورواه أبو حفص الدمشقي في تفسيره (وزعم أنها رواية الفراء)[١٧٣]:

إذا مت كان الناس صنفين: شامتٌ ... وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع

ومن ثم فإن رفع الخبر في الرواية الأولى كان قصدًا من الشاعر، لسبب أو لآخر، أو لحنًا من الراوي، وفي كليهما فالروايتان مقبولتان؛ لأن الشاعر والراوي كلاهما يحتج بقوله، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد قرئ في الذكر الحكيم برفع الخبر[١٧٤]، نحو قراءة أبي سعيد الخدري وعاصم الجحدري ﴿وَأَمَّا الغُلامُ فَكانَ أَبَواهُ مُؤمِنَانِ﴾[الكهف: ٨٠]، بالرفع[١٧٥]، وإن قيل إن الرفع هنا على لغة

بني الحارث ممن يلزمون الألف مع المثنى، فقد قرئ بالرفع في غير المثنى، نحو قراءة طلحة: ﴿لَوْ كَانَ هَـــــؤُلَاءِ آلِهَةٌ مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٩]، برفع آلهة(١٧٦)، وروي أن الحجاج كان يقرأ قوله تعالى:﴿قُل إِن كانَ آباؤُكُم وَأَبناؤُكُم وَإِخوانُكُم وَأَزواجُكُم وَعَشيرَتُكُم وَأَموالٌ اقتَرَفتُموها وَتِجارَةٌ تَخشَونَ كَسادَها وَمَساكِنُ تَرضَونَها أَحَبَّ إِلَيكُم مِنَ اللَّـهِ وَرَسولِهِ وَجِهادٍ في سَبيلِهِ فَتَرَبَّصوا حَتّى يَأتِيَ اللَّـهُ بِأَمرِهِ﴾ [التوبة: ٢٤]، برفع (أحبُّ)(١٧٧)، وإن لحن الحجاج في الآية، فقد ذهب النحاة إلى أنه جائز في غير القرآن، لأنه أسلوب عربي، بل سمع- من ناحية ثالثة- رفع الخبر في شعر الجاهليين، نحو قول أحدهم(١٧٨):

فلا أُنبأنَّ أن وجهَك شانَهُ ... خُموشٌ وإن كان الحميمُ حميمُ

وقول الآخر(١٧٩):

إذا ما المرء كان أبوه عبسٌ ... فحسبك ما تريد من الكلامِ

ومن ناحية أخرى فإن الرفع مع الخبر لم يسمع مع (كان) فقط، بل سمع مع (ليس) أيضًا، نحو قول أخي ذي الرمة(١٨٠):

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها ... وليس منها شفاء الداء مبذولُ

على كل حال أيًّا كان الغرض من رفع الخبر ما دام العروض لا يقف حائلًا أمامه، فقد زودنا بصحة رفع خبر بعد كان، ولنا أن نأخذ به، لنريح ونستريح، فيصح: [كان محمد مجتهدًا- كان محمد مجتهد]، ولا يصح: كان محمدًا مجتهدًا، أو كان محمدًا مجتهد.

الفعل (ما دام):

الفعل (دام) من الأفعال الناقصة التي تعمل عمل كان بشرط أن تسبق بما المصدرية الظرفية، "كأعط ما دمت مصيبًا درهمًا"؛ إذ إنها- أي ما دام- "لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (اسمها)"(١٨١)، وتلزم صورة المضي فقط.

توقف العطار عند الفعل (ما دام) الذي لم يكن فحسب فعلًا ناسخًا إذا سبق بما المصدرية الظرفية، بل أشار أيضًا إلى تركيبه داخل الجملة التراثية أو

المعاصرة؛ إذ "لابد أن تظهر في جملة مركبة من جملتين يتصلان رغم الفصل اللفظي عبر امتداد الدلالة، كما رأينا في الآية الكريمة السابقة، وكما تستخدم بكثرة في لغة الحياة اليومية، حيث تظهر بصيغتين هما مع قليل من التفصيح: (ما دام بيت أبيك مفتوحًا لك لا تحمل هما/ ما دام في الدنيا ناس محسنة يبقى باب السماء مفتوحًا"[١٨٢].

وهذه ملاحظة أكدها غير واحد من الدارسين حتى عدها البعض شرطية[١٨٣]؛ بسبب الحرف المصدري (ما) في (ما دام) الذي يعلق حدوث الجواب باستمرار حدوث الشرط، ويطلق عليها (ما المصدرية الشرطية) أو (الظرفية الشرطية)[١٨٤]، وقد أجازها مجمع اللغة العربية على أحد تخريجين؛ أن تكون جملة (ما دام) مقدمة من تأخير، أو أن تكون (ما) في (ما دام) زمانية شرطية[١٨٥]، وإلى هذا التخريج الأخير مال شوقي ضيف[١٨٦].

والحق أن أسلوب (ما دام) هذا ليس تعبيرًا عصريًّا، بل هو شيوع لأسلوب موجود في العربية في مراحلها الأولى؛ إذ ورد في كلام بعض المتقدمين منذ العصر الجاهلي، لكنه قليل الاستعمال[١٨٧].

كاد وأخواتها:

ومذهب العطار فيها كمذهبه في كان، فمرفوعها فاعل، وأخبارها في حالة نصب لموقع المفعولية، وهو مذهب قديم ظهر مع أول كتاب نحوي عرفته العربية، حيث مال إليه سيبويه[١٨٨]، وأقره من المجددين شوقي ضيف[١٨٩]، وهنا نلاحظ الاتفاق جملة مع بعض الدعوات التجديدية من ناحية، ومع بعض مذاهب القدماء أو الكلاسيكيين بتعبيره من ناحية ثانية.

ب. (إن وأخواتها):

تحدث النحاة والبلاغيون عن الحروف الناسخة لحكم المبتدأ؛ فدرسها النحاة- تبعًا لعملها- تحت باب الحروف المشبهة بالفعل أو التي تعمل كعمل الفعل بالفعل أو الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر أو إن وأخواتها أو

الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، [مقابل الأفعال الناسخة/ كان وأخواتها]. واهتموا بمسوغ عملها النصب في الاسم والرفع في الخبر، كما تحدثوا عن عددها، ومعناها، ونسقها التركيبي [التقديم والتأخير]، ودخول (ما) الزائدة عليها وأثر ذلك فيها، واختصاصها بالجملة الاسمية، وحذف اسمها وهو ضمير الشأن لا سيما إذا دخلت على الأفعال، فضلًا عن تتبعهم لمواضع كسر همزة إن وفتحها وجوازهما معًا، وحديثهم وتعليلهم العطف على موضع (إن ولكن) أو اسمهما دون سائر أخواتها، ومناقشاتهم دخول اللام على خبر إن إذا تقدم معموله عليه، وكذا سد الحال والمعية مسد خبرها، وما تفردت به ليت من سد أن ومعموليها مسد خبرها(١٩٠).

ودرسها البلاغيون في مباحث متفرقة وفقًا لمعناها وخصائصها؛ فالحرفان (إن وأن) في التوكيد، وإذا زيدت (إنما) ففي القصر والاختصاص، و(كأن) في التشبيه، و(ليت) في التمني(١٩١).

يتفق العطار مع نظرية النحو التراثي في عدَّ هذه الحروف مشبهة بالفعل، ومن ثم أدرجها ضمن قسم الأفعال لا الحروف، غير أنه رأى أن هذه الحروف "في معنى الفعل المضارع المبني للمجهول"(١٩٢)، مع كون هذه الحروف دالة أو حاملة "وظيفة اسم المفعول المشتق من فعل متعد إلى مفعولين أحدهما يخبر عن الآخر الذي يقع عليه مباشرة الحدث المتضمن في اسم المفعول الذي يحمل دلالته ووظيفته معًا أحد تلك الحروف، ولهذا يرفع ذلك المفعول [يقصد اسم المفعول] نائبًا عن الذات المنتجة للفعل، ويبقى المفعول الثاني مقدمًا (وهو اسم إن أو إحدى أخواتها حسب مصطلحات النحو التقليدي، ونراه مفعولًا ثانيًا مقدمًا، وخبره نائب فاعل"(١٩٣)، واسم المفعول أو الفعل المبني للمجهول المقابل لكل حرف هو(١٩٤):

- إن/ أن = مؤكَّد (يؤكد).
- لكن = مستدرَك (يستدرك).
- كأن = مشبَّه (يشبه).

- ليت = متمنًّى (يُتمنى).
- لعل= مرجو (يُرجا).

وبالتالي فأصل الكلام وفقًا لنظرية العطار النحوية:

فعل مبني للمجهول (معبر عنه بحرف دال عليه)+ مفعول به ثان مقدم+ نائب فاعل

إن أو إحدى أخواتها+ اسمها+ خبرها

وهذا يعني أن الجملة الأساسية مكونة من الحرف والاسم المرفوع، أما الاسم المنصوب فهو "مكمل بالضرورة للجملة الأساسية"(١٩٥). ويأخذ العطار على النحاة العرب عدم التفاتهم- رغم الإشارة إلى أن هذه الحروف مشبهة بالفعل- إلى الترتيب "غير المعتاد للجملة بتوسط المنصوب بين الحرف (المشبه بالفعل) وبين المرفوع (الذي ناب عن الذات المنتجة..)"(١٩٦)، وهو مأخذ مردود بعلة إطلاقهم على هذه الحروف المشبهة بالفعل؛ إذ نظر النحاة إلى هذه الأحرف من منطلق تشبيهها بالفعل المتعدي، غير أن منصوبها يتقدم على مرفوعها، "دلالة على أنها ليست أصلًا في عمل الرفع والنصب"(١٩٧)، فهي "بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"(١٩٨).

لقد أخذ العطار من النحاة دلالة الفعل في هذه الحروف وبنى عليها فكرته هذه في إعراب الحروف التي نراها تكلفًا وبعدًا، ولا نرى فيها إلا محاولة من العطار لدعم نظريته في أحادية الجملة العربية، فما كل هذه التقديرات إلا حججٌ يستند إليها العطار لتبرير فعلية الجملة العربية، فضلًا عن أنها لا تمثل سبيلًا للتيسير على المتعلمين بل تمثل لهم مزيدًا من الإرهاق والصد عن تعلم العربية، لسبب يسير هو أن المشكلة ليست في وظيفة الكلمة، فلا فرق بين أن يكون المنصوب اسمًا أو مفعولًا ثانيًا، أو يكون المرفوع خبرًا أو نائب فاعل. إن المشكلة الحقيقة في تمثل النصب والرفع في النطق، فنرى في الاستعمال المعاصر جملًا من مثل: [إن محمدًا نشيط- إن محمد نشيطًا- إن محمد

نشيط] دون تمييز بين المنصوب والمرفوع. ويزداد الأمر صعوبة عندما يتقدم الخبر شبه الجملة، نحو:[إن في البيت رجلًا- إن في البيت رجل]، بل يزداد الأمر اضطرابًا مع اضطراب قاعدة إلغاء عملها حال اتصالها بما الكافة؛ إذ يستثنى من ذلك الحرف ليت الذي يجوز عمله وإهماله متى زيدت عليه (ما)[١٩٩]؛ لذا من الواجب البحث عن حل من داخل اللغة كما قرر الخولي، وكما أنجز إبراهيم مصطفى فيما يتعلق بهذه المسألة.

يرى إبراهيم مصطفى وفقًا لنظريته التي بنى عليها كتابه أن اسم إن متحدث عنه، فحقه الرفع الذي هو علم الإسناد، بل هذا هو الأصل عنده، ودليله على ذلك أمران[٢٠٠]: أنه ورد مرفوعًا في لغة القرآن الكريم ولغة الحديث النبوي الشريف ولغة الشعر، وقد وعى العرب هذا الحق الأصيل في اسم إن لما ورد "عنهم مرفوعًا وعطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضًا"[٢٠١]. الأمر الثاني- أن النصب جاء من كثرة اتصال إن في الاستعمال العربي بالضمير المتصل المنصوب ووصلوه بها، "حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضًا"[٢٠٢]، ومن ثم يقرر إبراهيم مصطفى "أن اسم إن أصله الرفع، وأن رفعه صحيح جائز"[٢٠٣].

هذا الذي ذهب إليه إبراهيم مصطفى- وإن ردَّه شوقي ضيف[٢٠٤]- أنجع في التعلم وتيسير النحو مما عرضه العطار، بل إننا نضيف بعض الملاحظات المقررة في النحو العربي:

- سمع عن العرب نصب الجزأين[٢٠٥].

- أجاز بعض النحاة بصريهم- كالأخفش- وكوفيهم كالكسائي- جواز إعمال (إن) إذا دخلت عليها ما الكافة، فيقال: إنما زيدًا قائم[٢٠٦].

- أجاز الفراء إعمال (لعلما)، وتبعه الزجاج الذي أضاف جواز إعمال (كأنما)، كما أجاز عدد من النحاة الإعمال في الجميع بزيادة (ما) قياسًا، وعزي ذلك إلى الزجاجي، وابن السراج، والزمخشري وابن مالك[٢٠٧].

بما يعني بكل أريحية أن نقرر: أن رفع جزأي (إن واخواتها) ونصبهما جائز، ويستوي في ذلك إفرادها وتركيبها مع (ما)، وهذا يوفر الكثير من الإشكالات التي تواجه المتعلم، وهذه التراكيب مسموعة عن العرب أو مقيسة عند النحاة، بما يسوغ استعمالهما، فلنا أن نقول: [إن/ إنما محمدًا مجتهدًا- إن/ إنما محمد مجتهد]، ونترك تركيب نصب الاسم ورفع الخبر ليتأمل فيه المتخصصون، دون الحاجة إلى الاعتراض من جهة مخالفة المشهور من القواعد والبناء على ما هو شاذ(٢٠٨)، وذلك من منطلقين: الأول- أن هذا الأمر موجه لغير المتخصصين على أنه لغة صحيحة وليست فصيحة. والثاني- أن التراكيب العربية تتطور تبعًا لتطور المجتمع فما كان شاذًّا في زمن يغدو شائعًا في زمان آخر، ما دمنا لم نخرج على مجاري العربية وأساليبها.

وعود إلى رأي العطار في وظيفة هذه الحروف، فهي عنده "أداة وصل جملتين لتشكيل جملة معقدة مرة أو مركبة مرة أخرى"(٢٠٩)، وأن "الواقع البراجماتي (التداولي) يكشف عن أن النحو الكاسيكي، وإلحاح تقديمه لتلك الحروف على مستوى التعليم والتعلم، خلق استعمالًا لهذه الحروف خارج وظيفتها، وأصبحت تمثل قائضًا لغويًّا، ولا سيما حرفا إن وأن اللذان يبدأ بهما الكلام كثيرًا دون حاجة إليهما"(٢١٠)، وضرب العطار لذلك مثلًا ببعض فقرات من رواية حضرة المحترم، ومثالًا آخر من الرواية نفسها على زيادة الحرف لكن دون فائدة حقيقية، وخلص من ذلك بقوله: "لو قمنا بحذف إن من الفقرة الأولى على الوجه الذي بيناه، لبقيت الدلالة كما هي وربما أرق وأكثر شاعرية. ونفس الشيء ينطبق على الفقرة الثانية، أما الثالثة فحذف إن في أولها يجعل الكلام أكثر موسيقية وأعمق في الدلالة. وقد اعتمدنا في هذا التصور على السياق الروائي وتتابع لغة السرد"(٢١١).

وإذا كان السياق الروائي ولغة السرد أديا إلى هذا التصور، فكان لزامًا أن تكون تلك الفكرة مقيدة بالنص والسياق الذي أنتجت فيه، أما أن تكون الفكرة عامة وأن هذه الحروف تمثل فائضًا لغويًّا وإرجاع السبب لنظرية النحو

الكلاسيكي فهذا حكم يعوزه الدقة، وإلا أصبحت هذه الحروف عبثية، ولا قيمة لها في الاستعمال. وأما تأكيده أن هذه الحروف أداة وصل بأمثلة أخرى، وهي: [خيل إليه أن شيئًا ما يتحرك... ويقترب في زحف رشيق كأنه كلمة سر– كل واحد يعتقد أنه رسول العناية الإلهية– ليس من شك في أن حياتي اليوم خير من حياتي أمس– وأيقن أن الله يبارك خطاه]؛ فإنها كذلك في قليل استعمالها، والأمثلة نفسها التي ذكرها العطار لا دليل عليها باعتبار السياق والأسلوب، فباستثناء المثال الأول الذي يمكن عد (أن) فيه أداة وصل بدلالة الفعل (خيل) الذي يفيد الشك، فإن كل الأمثلة بدءًا بكأن في المثال الأول لا وصل بها بل هي معبرة عن دلالاتها التي وضعت من أجلها:

– ففي المثال الأول عبرت كأن عن دلالة التشبيه لا مجرد الوصل، فلا يمكن حذفها مع بقاء المعنى الذي يرمي إليه الكاتب، فضلًا عن أن هذا الحرف (كأن) مناسب وطبيعته التصويرية الملائمة للنصوص، وقد احتلت الأداة (كأن) نسبة الصدارة في العربية التراثية تارة، ونافست الأداة (إن) تارة أخرى، أما العربية المعاصرة التي تعتمد على الخبر لا الحكي فقد تراجع استخدام الأداة (كأن).

– وفي الأمثلة الأخرى، لا يمكن أن تدل الأداة (أن) على الوصل فحسب، بدلالة الأفعال (يعتقد– ليس من شك– أيقن) التي ترجح دلالة التأكيد لا مجرد الوصل.

ويختم العطار حديثه عن هذه الحروف بملاحظة "قلة استعمال إن وأخواتها في الكتابات الحديثة"[٢١٢]، وهذا حكم غير دقيق ويحتاج إلى مناقشة، ففي إحصاء لنا لهذه الحروف في جرائد ست متعددة جغرافيًّا[٢١٣]، وفي عدد واحد منها، وفي الاقتصار على كتاب المقالات فقط، تبين شيوع الحرفين (إن– أن)، وأغلبهما الأداة (أن)، مع كثرة استعمال الحرف (لكن)، وندرة استعمال (لعل)، واختفاء (ليت) من العينة، ومن ثم فإن تعميم الحكم بقلة استعمالها غير سديد.

٤- حروف الجر والمفعول به غير المباشر:

أجمع النحاة على أن الحرف لا يدل على معنى في نفســـه، بل يدل على معنى في غيره[٢١٤]، ومنه حروف الجر، وسـميت بذلك "لأنها تجر معنى الفعل إلى الاســم"[٢١٥]، وأطلق عليها سـيبويه حروف الإضــافة[٢١٦]، وتابعه بعض الكوفيين[٢١٧]، "لأنها تضـــيف الفعل إلى الاســـم"[٢١٨]، وأطلق عليها آخرون حروف الخفض[٢١٩]، بينما أسـماها الفراء الصـفة[٢٢٠]؛ "لأنها تحدث صـفة في الاسـم، فقولك جلسـت في الدار، دلت (في) على أن الدار وعاء للجلوس، وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات"[٢٢١].

يرى العطار أن حروف الجر هي حروف تعدية الفعل اللازم إلى مفعول، أو حروف تعدية الفعل المتعدي إلى مفعولات أكثر، ويطلق على المجرور- أو المنصـوب بالكسـرة كما يرى- مفعولًا به غير مباشـر تمييزًا له عن المفعول به المباشــر الذي يتعدى إليه الفعل مباشــرة، (والمفعول غير المباشــر مأخوذ عن القواعد غير العربية كالإنجليزية)، ومن ثم يذهب العطار إلى أن التســـمية الوظيفية لهذه الحروف "حرف تعدية الفعل" لأنها تتطلب بالضــرورة وقوع الفعل على ما بعده من اســـم أو ظرف أو غيره من أقســـام الكلام، وليس حروف جر"[٢٢٢]، ومن ثم يدعو العطار إلى ضــرورة "نقل درس حروف الجر إلى باب تعدية الأفعال ولزومها، حيث يتعدى الفعل اللازم بها لينصــب بالجر مفعولًا به غير مباشــر"[٢٢٣]، وضــرب أمثلة لبيان فكرته، كتلك الأمثلة التي تشــير إلى تعدية الفعل خرج: [خرجت من العمل في الثالثة مســـاء- خرجت على التقاليد البالية لأعيش العصـــر الجديد- خرج الجو عن المالوف بســـبب الاحتباس الحراري- أخرج مع فتاة جميلة، أسعى لخطبتها].

ومن أشـــكال المفعول به غير المباشـــر أيضًـــا ما أطلق عليه العطار (الظروف المركبة)، لأنها مسبوقة بحرف تعدية، فهي في حالة نصب بالكسرة. ومنها أيضًـا ضـمائر الملكية التي أطلق عليها النحاة ضـمائر الجر المتصـلة بالحرف "وهي حيث ظهرت تقدم إيضاحًا وتجلو غموضا، فوظيفتها تكميلية، فلا

تكون إلا في حالة نصب"[٢٢٤]، فتعامل معاملة المفعول به غير المباشر، أما الضمائر المتصلة بالاسم، فهي تكميلية أيضًا وموقعها النصب لهذا السبب.

إن فكرة العطار بتسمية حروف الجر (حروف التعدية) هي امتداد منطقي لما ذهب إليه النحاة من أن هذه الحروف تعدي الفعل إلى المفعول غير الصريح، ومن ثم فمحل "مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة"[٢٢٥]، وقد كاد النحاة يصرحون بنصب الفعل بهذه الحروف، وذلك في حديثهم عن موقعها وردها أحيانًا للأصل نحو (تمرون الديارَ)، على أن العطار كان أكثر جرأة في التصريح بنصب الأسماء بعد هذه الحروف، وعلامة النصب الكسرة، ويدعمه أن الكسرة من علامات النصب التي تظهر مع بعض الكلمات كجمع المؤنث السالم.

لكن ينبغي الالتفات إلى إمكانية وقوع الفعل على الحرف نفسه على نحو ما أشار الفراء في إعراب (مِن) في قوله تعالى:﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ **مِن** كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾[مريم: ٦٩]، فقد ذهب الفراء في وجه من وجوه تخريج الآية إلى أن الفعل واقع "على موضع من تمشيًّا مع رأيه في أن الحروف تعرب حسب العوامل التي تطلبها، وكأن من هي مفعول ننزع"[٢٢٦]، وهذه لفتة في غاية الدقة؛ إذ ليس كل مدخول جر صالحًا لأن يكون المفعول غير المباشر، نحو مثال العطار نفسه: أخرج مع فتاة، فلم يقع الخروج على الفتاة بل وقع معها/ بصحبتها/ بمعيتها.

على كل حال، تبدو هذه الفكرة منطقية إلى حد ما، لا سيما أنها توجز كثيرًا من المسائل المتنوعة المتعلقة بحروف الجر. كما يبدو إطلاق وظيفة المفعول غير المباشر أكثر شمولية وعمومية، فيدخل فيها مدخول الحرف أو الحرف نفسه، على أن شموليتها قد تحدث خللًا أحيانًا في تمييز بعض الوظائف كالظروف والأحوال غيرها، ومن ثم نقترح تقسيم المفعول غير المباشر إلى أنواع حسب السياق، كأن يكون هناك على سبيل المثال المفعول به غير المباشر السببي (جئت لاستلام الجائزة– خرج الجو عن المألوف بسبب

الاحتباس الحراري)، والمفعول غير المباشـــر الزماني (جئت في الصـــباح)، وهكذا.

التداخل الوظيفي بين النعت والحال:

شـاع في الدرس النحوي أن الجمل وشـبه الجمل بعد النكرات صـفات وبعد المعارف أحوال، وهذه الصناعة النحوية تكاد تخرج عنصر المعنى الذي يتوقف عليه فهم الجملة.

في هذا السـياق يرى العطار أن لا فرق بين أن نقول: رأيت عصـفورًا واقفًا/ يقف فوق الشـــجرة، وبين: رأيت العصـــفور واقفًا/ يقف فوق الشـــجرة، إذ كلها "أحوال، لأن العبرة بالدلالة على الهيئة"(٢٢٧).

والحق أن هذه مسـألة لا بد أن يلتفت إليها؛ لأنها بالفعل تمثل إشـكالا لدى المتلقين، فهي ملاحظة مهمة، ليس فقط على مسـألتي النعت والحال بل أيضًـا على مسألة التداخل الوظيفي التي نلمسها في كثير من القواعد النحوية، كالحال والنعـت، أو الحـال والمفعول لأجلـه، أو الحـال والمفعول المطلق، أو المفعول لأجلـه والتمييز، أو المفعول لأجلـه والمفعول بـه، أو المفعول لأجلـه والمفعول المطلق، أو النعت والبدل.

تعليق ختامي:

حاولت في الصـفحات السـابقة أن أبين حركة التجديد النحوي عند سـليمان العطار من خلال فكره النظري المتمثل في دراســة نشــرها في عدد مجلة كلية الآداب (أكتوبر ٢٠١٢م). وقد رأيت أن أوجز الكلام في بدء دراستي عن حركة تيســـير النحو قديمًا وحديثًا، ثم عرجت على ملامح التجديد عند العطار وبيان مكانه في حركة تجديد النحو من ناحية، واتفاقه أو خروجه على نظرية النحو التراثي من نـاحيـة أخرى، وفي أثنـاء هذا وذلك لم تخل الدراســـة من بعض إسهامات وآراء أتفق فيها أو أختلف على نحو ما يظهر في تضاعيفها.

وقد يلحظ القارئ الكريم أن الدراســة تحاول كلما دعت الحاجة إلى تأصــيل القواعد عند النحاة، ثم النهوض باســتجلاء الفكر النحوي الحديث، وما ذاك إلا

لشعوري بحاجتي وحاجة كل قارئ أن يلمح الآراء المتعددة المساقة على قاعدة ما، وكيف أخذ منها المجددون وردوا أو أضافوا أو عدلوا، على نحو ما ركزنا على بعض المجددين عامة، وسليمان العطار خاصة، بوصف دراسته على حد علمي من أخريات الدراسات المنجزة حول تجديد النحو.

يمكننا القول إن العطار شكل مدرسة تجديدية خاصة، استفادت من كل المحاولات السابقة وأضافت إليها كثيرًا من الملامح الجريئة أو الثورية إن شئت التعبير، لا سيما ما يتعلق بفعلية الجملة العربية دون وجود لما يعرف بالجملة الاسمية، وما يتعلق بإلغاء إعراب الفعل وبنائه، وهذا يجعلنا ننتقل إلى السطور الخاصة بنتائج الدراسة فيما يتعلق بفكر العطار النحوي:

– الجملة عند العطار تتكون من ذات/ منتِج وفعل/ منتَج.

– الجملة عند العطار فعلية فحسب، لا كما ذهب النحو التراثي: اسمية وفعلية، فلا وجود للجمة الاسمية، إنما هي فعلية محذوفة الفعل.

– الجملة العربية عبارة عن قسمين: أساسي وتكميلي أو توضيحي.

– الفاعل/ الذات/ المنتِج يتقدم على الفعل المنتَج، في حركة سلسلة.

– علامات الإعراب هي الرفع والنصب ولا وجود لجر أو جزم.

– الفعل أو الذات مرفوعان متى كانا يمثلان جزءًا أساسيًا، ومنصوبان بفتحة أو كسرة متى كانا ممثلين لجزء تكميلي. فلا يوجد فعل مبني أو معرب، الفعل في موضع رفع أو موضع نصب حسب موقعه من الكلام.

– لا بد من النظر إلى الفعل من حيث دلالته على الزمن، وتصريفه مع الضمائر.

– الضمائر ليست ضمائر إعراب، إنما هي ضمائر تصريف الفعل.

– الجر علامة نصب، وحروف الجر هي حروف تعدية، وتمثل وما دخلت عليه مفعولًا غير مباشر منصوب بالكسرة، تميزًا لها عن المفعول المباشر.

– مرفوع كان فاعل، ومنصوبها مفعول به، وهو امتداد لرأي بعض النحاة.

– منصوب إن مفعول به ثان، ومرفوعها نائب فاعل عن المفعول الأول.

– يقع الحال من النكرة كما يقع من المعرفة حسب السياق، وهو رأي سديد.

ولأن دراستنا لم تتفق كل الاتفاق مع مذهب العطار النحوي أو مدرسته النحوية، قد تدخلت دراستنا بمناقشة تلك المقالة وما يتداخل معها من آراء تراثية ومعاصرة على مستوى المتن أو الهوامش متى دعت الحاجة، وذلك بغية الإسهام فيما نطلق عليه "النحو الصحيح"، وذلك من باب "فما أبيح افعل ودع ما لم يبح"، وخلصنا إلى ما يلي:

– الجملة العربية اسمية وفعلية، ولكل دلالته.

– الكلمة العربية: اسم وفعل وحرف.

– الفعل منه معرب ومبني، والمعرب هو المضارع والأمر، ومن ثم نتخلص من العبارة المحفوظة لسانًا المنسية جنانا: الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه؛ فكلاهما مجزوم.

– قضية الانشغال بوظيفة مرفوع كان ومنصوبها أو منصوب إن ومرفوعها لا تجدي في مسألة التيسير، لأن المهم هو الوقوف على حلول تطبيقية وعملية لما يتعلق بالرفع والنصب، مما يشيع فيه الخطأ، ولذلك نرى:

– صحة رفعة جزأي (إنَّ) وأخواتها ونصبهما.

– فصاحة نصب اسمها ورفع خبرها.

– صحة نصب جزأي (إنما) وأخواتها.

– فصاحة رفع جزأي (إنما).

– صحة رفع جزأي كان وأخواتها.

– فصاحة رفع اسم كان وأخواتها ونصب أخبارها.

ونضيف مهتدين بآراء المعتدلين:

– فصاحة إفراد الفعل وإلحاق علامة التثنية والجمع به مع الفاعل المثنى والمجموع، وقد سبق أن فصلت تعليل ذلك.

– صحة حذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع لما تدعمه الشواهد القرائية والحديثية والعربية، على نحو ما أشار أمين الخولي(٢٢٨)، وفصاحة إثبات النون.

– فصاحة رفع جواب الشرط الجازم دون الحاجة إلى تأويل، على نحو ما أشار طه حسين(٢٢٩)، نحو قوله تعالى:﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]. مع الإشارة إلى شيوع الجزم، وندرة الرفع الذي يكون لغرض ما.

– صحة إثبات حرف العلة مع المضارع المعتل المجزوم.

– صحة تسكين أواخر الكلمات، لا سيما مع غير المتخصصين، وهذا يوفر كثيرًا مما تلاقيه اللغة من تعسف أو يلاقيه غير المتخصص من مشقة.

– صحة تأخير الاستفهام عن صدارته، دون الحاجة إلى التشبث بصدارته وتخطئة: قال ماذا؟ فقد ورد في غير الصدارة على لسان النحاة أنفسهم(٢٣٠).

– صحة زيادة الضمير بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه، فقد نطق به النحاة في أساليبهم(٢٣١).

– صحة صرف الممنوع من الصرف، لغاية يرمي إليها المتكلم(٢٣٢).

– أشياء بوزن أفعال وهي مصروفة، باستثناء ما ورد في الآية القرآنية المشهورة، لغاية.

– صحة دخول الباء على غير المتروك أو المتروك(٢٣٣).

– صحة إسقاط حرف العطف من الكلمات المعطوفة، لما سمع عن العرب ولما صرح به الكسائي على نحو ما ذكرنا من قبل، بل لقد سمع في لغة النحاة أنفسهم(٢٣٤).

– حذف أسلوب (لا سيما) من الكتب التعليمية، لعدم ورودها في لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتركها تعيش حياتها في اللغة الأدبية مع المتخصصين.

– حذف باب المفعول معه من الكتب التعليمية، فهو مقصور على شواهد وأمثلة رددها النحاة، ولم يرد بيقين في القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف

أو لغة العرب.

– حذف قواعد وجوب اقتران أو جواز اقتران مضـــارع كاد وأخواتها، والاكتفاء بأن خبرها أو منصوبها جملة فعلية، وترك الاقتران والتجرد لتستنبط من الأمثلة.

– الاقتصـــار في باب البدل على البدل المطابق أو بدل الكل من الكل، فهو الأشيع والأغلب في الاستعمال المعاصر، أما غيره من أنواع البدل، فاستيعض عنها بتراكيب من مثل: تعجبني فكرة الكتاب، يعجبني شعر الفتاة.

– هذا "وليقس ما لم يقل".

وتبقى كلمة وهي كيفية عرض قواعد النحو على الطلاب المتخصـصـين (النحو الصحيح الفصيح).

قصـدنا بالنحو الصـحيح ما وافق لهجة عربية– على طريقة الخولي– وإن كانت نادرة، لتتناسـب مع مسـتعملي العربية من المثقفين غير المتخصـصـين، درءًا لأن تحل مكانها العامية الطاغية التي تنازعها، ولذلك فما يوجه النحو الصحيح إلا إلى "هؤلاء الذين لا يشتغلون في الحياة باللغة وأبحاثها وآدابها، بل تعنيهم اللغة بقدر ما تكون أداة عملية"[٢٣٥]. أما المتخصصون المعنيون بقواعد اللغة فلهم محاولات تيسير تفيد من الصحيح بقدر ما دون إسراف.

ونحن نتفق مع تلك الطريقة التي تعرض قواعد النحو جملة والتي كانت سائدة والتي أيدها شوقي ضيف[٢٣٦]، بيد أننا نضيف طريقة عرض المحتوي القواعدي بما يلائم طبيعة المتلقين في هذا الزمان الذي ازدادت فيه شكاوى تعلم النحو، إذ نرى أن يعرض النحو في السنة الأولى عرضًا كاملًا بطريقة عصرية، تبنى فيها القواعد على ما هو مستعمل بالفعل في لغة الإعلام وعلى ألسنة كبار الكتاب، بما يعني حذف لكثير من الزوائد غير الشائعة في الاستعمال المعاصر على نحو ما بينت بعضه من قبل.

وبعد أن يتمكن الطلاب من الإلمام بفصـــحى التراث والمعاصـــرة بما هو شـائع، يمكنهم ذلك دون كلل أو ملل من أن يتوسـعوا في القضـايا التفصـيلية للقواعد.

الهوامش:

(١) التوصيف الطباعي للدراسة: سليمان العطار: تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٧٢)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٢م.

(٢) يراجع في هذه المختصرات: شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م، ص ١٣: ص ١٧.

(٣) يراجع: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، دار الآفاق العربية، طبعة ٢٠٠٣م، ص ب.

(٤) كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص– مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمه وعلق عليه ومهد له سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط١، ٢٠٠٥م، ص ٢٨.

(٥) يراجع في تفصيل ذلك: سامي سليمان: البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث– القرن الثامن عشر وكتاب بحث المطالب، القاهرة، دار غريب، مجلة علوم اللغة، المجلد السادس، العدد الرابع، ٢٠٠٣م، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(٦) انظر: إيمان السعيد جلال: جهود الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو العربي، ضمن كتاب (شوقي ضيف– مسيرة من العطاء)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٠م، ص ٤٨– الإدارة المركزية للشئون الفنية بمكتب شيخ الأزهر: طليعة كتاب مشكلة اللغة العربية لمحمد عرفة، هدية مجلة الأزهر، جمادى الأولى ١٤٤٢هـ، ص ١٩، ص ٣٧، ص ٣٨.

(٧) شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م، ص ٢٦.

(٨) طليعة كتاب مشكلة اللغة العربية لمحمد عرفة، هدية مجلة الأزهر، ص ٣٨، ص ٣٩.

(٩) يراجع: وفاء كامل: المجامع العربية وقضايا اللغة– من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤م، ص٣٤٠: ص ٣٤٣. فيه تتبع لبعض محاولات التيسير في القرن العشرين– طليعة كتاب مشكلة اللغة العربية لمحمد عرفة، ص ٣٩: ٤٤، ففيها تتبع لمحاولات تجديد النحو في القرن العشرين.

(١٠) يراجع تفصيل ذلك: أمين الخولي: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧م، ص ٢٣ وما بعدها– خليل السكاكيني: النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٣م، ج٧،

ص ٣٢٦- شوقي ضيف: محاضرات مجمعية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ٧٦، ص ٧٧- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص ٣٢ وما بعدها- طليعة كتاب مشكلة اللغة العربية، ص ٤٠.

(١١) مشكلة اللغة العربية، ص ١١٥: ص ١١٧.

(١٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ١٤: ص ٢١.

(١٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ١٤.

(١٤) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م، ج١، ص ٢٣.

(١٥) فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الأردن، عمان، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٧م، ص ١٣.

(١٦) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، ج١، ص ٣٣.

(١٧) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص ٨٣.

(١٨) تجديد النحو، ص ٢٥٦.

(١٩) هذا تقسيم نيكلسون للجملة (حازم علي كمال الدين: نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث،القاهرة، مكتبة الآداب، دط، دت، ص ٢٠)، وقد استفاد منه بعض المعاصرين، على نحو ما نجد عند صاحب دراسة النحو في إطاره الصحيح الذي أشار إلى نوع الجمل الناقصة في العربية (يوسف الحمادي: النحو في إطاره الصحيح، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٩٠م، ص ١٥٦).

(٢٠) انظر على سبيل المثال: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م، ص ٢٧٦- مهدي المخزومي: في النحو العربي- نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م، ص ٣١- فاضل السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص ١٣، مرجع سابق- نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث، ص ١٩، مرجع سابق.

(٢١) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣١.

(٢٢) من أسرار اللغة، ص ٢٧٦، وانظر أيضًا: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٢.

(٢٣) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٢.

(٢٤) انظر: حسام قاسم: المحتوى الدلالي للوظائف النحوية- نحو صياغة جديدة للنحو العربي، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، العدد (٤٢)، أبريل، ٢٠٠٧م، ص

١٣٢. وظهرت فكرته تطبيقًا في كتاب مدخل إلى قواعد العربية المعاصـــرة- نحو صياغة جديدة للنحو العربي- ج١، القاهرة، دار النصر، ٢٠٠٤م.

(٢٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٢٩.

(٢٦) الرد على النحاة، ص ٩٠.

(٢٧) النحو في إطاره الصحيح، ص ٧٣.

(٢٨) خليل كلفت: من أجل نحو عربي جديد- دراسات في نحو اللغة العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣م، ص٤٣.

(٢٩) من أجل نحو عربي جديد، ص ٤٥.

(٣٠) من أجل نحو عربي جديد، ص ٤٥.

(٣١) من أجل نحو عربي جديد، ص ٥٠.

(٣٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٢٩.

(٣٣) من أجل نحو عربي جديد، ص ٤٧.

(٣٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٣٠، ص ٣١.

(٣٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٣٠.

(٣٦) عن مفهوم الزمن داخل الثقافة العربية، ينظر: حسـام قاسـم: دراسـات في الإصـلاح الثقافي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٣٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٣١.

(٣٨) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٣١.

(٣٩) المدارس النحوية، ص ٢٣٤.

(٤٠) من أجل نحو عربي جديد، ص ٦٢.

(٤١) ابن عقيل: شـــرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شـرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ٢٠٠٥م، ج٢، ص ٦٥- الأشـموني: شـرح الأشـموني على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضـح المسـالك لتحقيق منهج السـالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠١٤م، ج٢، ص ١٤٧.

(٤٢) ذكر عبد الملك الحسـامي انها وردت في ثلاثة مواضـع: (عبد الملك الحسـامي: لغة أكلوني البراغيث في اللســـان العربي، مجلة الباحث الجامعي، العدد الســـابع، يونيو ٢٠٠٤م، ص ٥٦)، وفي هذا الحصـــر نظر، فقد وقعناعلى حديث لعمر بهذه اللغة، سنورده في المتن.

(٤٣) تجديد النحو، ص ١٥٤.

(٤٤) الكتاب، ج٢، ص ٤٠.
(٤٥) الكتاب، ج٢، ص ٤٠.
(٤٦) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٣٠.
(٤٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي في كلمة واحدة، ص ٣٠.
(٤٨) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٦٢.
(٤٩) يراجع: الزمخشري: الكشاف، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، علي معوض، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص ١٨٤- أبو السعود: تفسير أبي السعود، أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٧١م، ج١، ص ٨١- الشعراوي: خواطر الإمام الشعراوي في الكتاب المجموع تحت عنوان تفسير الشعراوي الصادر عن مكتبة مصطفى عيسى، دت، ص ١٦٠.
(٥٠) يراجع: عائشة عبيزة: دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ٢٠٠٩م، ص٩٩.
(٥١) تجديد النحو، ص ٢٥٣.
(٥٢) علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٧، ص ٣٥٠.
(٥٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٧، ص ١٨.
(٥٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٨.
(٥٥) راجع: نظرية القوالب، ص ٤٠: ص ٤٢.
(٥٦) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(٥٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٨.
(٥٨) انظر: حسام قاسم: العلاقات بين الجمل والفقرات- دراسة في الترابط الدلالي للنص العربي، مجلة كلية الآداب، م ٦٦، ع (١)، يناير ٢٠٠٦م، ص٣٨.
(٥٩) حسام قاسم: العلاقات بين الجمل والفقرات، ص٣٨.
(٦٠) يراجع: ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين، القاهرة، دار المعارف، دت، ص
(٦١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم علم النفس والتربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج٢، ص ٨٠.
(٦٢) عن معجم اللغة العربية المعاصرة لتعريف تأمُّل: أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م، ج١، ص ١٢٠.

(٦٣) عن معجم اللغة العربية المعاصرة لتعريف تأمل، ج١، ص ١٢٠.
(٦٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥٢.
(٦٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥٢.
(٦٦) انظر: تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥٢.
(٦٧) همع الهوامع، ج١، ص ٧، ج٥، ص ١٢١، مرجع سابق.
(٦٨) إبراهيم مدكور: منطق أرسطو في النحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٥٣م، ج٧، ص ٣٤٠- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٧٩.
(٦٩) يراجع تفصيل ذلك: تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩٤م، ص٩٠: ص ١٣٢.
(٧٠) انظر في مثل هذه التقسيمات تقسيم ماريو بار للكلمة (نظرية القوالب، ص ٢٤).
(٧١) تجديد النحو، ص ٤٩- محاضرات مجمعية، ص ٦٩.
(٧٢) عبده الراجحي: التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ٢٠٠٠م، ص ١٥.
(٧٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٦، ص ١٧.
(٧٤) يراجع شجرة الفعل في: (محمود أحمد السيد: أساسيات القواعد النحوية- مصطلحًا وتطبيقًا، دمشق، ورزارة الثقافة، ط٣، ٢٠١١م، ص ٢٣).
(٧٥) راجع: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٥م، ج٢، ص ١٠١- أسرار العربية، عني بتحقيقه محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٥٧م، ج١، ص ٢٥: ص ٢٧- همع الهوامع، ج١، ص ٥٣.
(٧٦) يراجع: أسرار العربية، ص ٣١٥.
(٧٧) يراجع تفصيل ذلك: المدارس النحوية، ص ٨٣.
(٧٨) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م، ص ٧٧. وهذا مخالف لرأي الكوفيين من أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء معًا (الإيضاح في علل النحو، ص ٧٨- أسرار العربية، ج١، ص ٢٤).
(٧٩) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٢.
(٨٠) انظر: المدارس النحوية، ص ١١٨.

(٨١) يراجع وجوه إعراب الأمر (أسرار العربية، ص ٣١٨، ص ٣١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٨٢).

(٨٢) المدارس النحوية، ص ١٩٧.

(٨٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٤: ص ٢٨.

(٨٤) إحياء النحو، ص٧.

(٨٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٣.

(٨٦) حامد عبد القادر: معاني الماضـــي والمضـــارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٥٨م، ص ٦٨: ص٧٢- معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٦١م، ص ١٤٩: ١٥٨.

(٨٧) تجديد النحو، ص٢٠١: ص٢٠٥.

(٨٨) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٨٩) انظر على سبيل المثال: عاطف مدكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٠٢، ص ٢٠٣- عصـام نور الدين: الفعل والزمن، بيروت، المؤسـسـة الجامعية للدراسـات والنشر، ط١، ١٩٨٤م- كمال رشيد: الزمن النحوي في اللغة العربية، الأردن، دار عالم الثقافة، ٢٠٠٧م.

(٩٠) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٨.

(٩١) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٢.

(٩٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٢، ص ٤٣.

(٩٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٣.

(٩٤) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ج٥، ص ٥١٩، ص ٥٢٠.

(٩٥) عبد الفتاح بدوي: كينونة اللغة العربية، القاهرة، هدية مجلة الأزهر لعدد ربيع الأول ١٤٤٠هـ- نوفمبر ٢٠١٨م، ص ٦١.

(٩٦) كينونة اللغة العربية، ص ٦١.

(٩٧) كينونة اللغة العربية، ص ٦٨.

(٩٨) شرح المفصل، ج٥، ص ٥٢٠.

(٩٩) شرح المفصل، ج٥، ص ٥٢١.

(١٠٠) شرح المفصل، ج٥، ص ٥٢١.

(١٠١) شرح المفصل، ج٥، ص ٥٢١.

(١٠٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٤.
(١٠٣) الكناية مفهوم ابن فارس، راجع: ابن فارس، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧م، ص ٤٤٠.
(١٠٤) يطلق على المستتر المستجن، (انظر: الصاحبي، ص ٤٤٠، مرجع سابق).
(١٠٥) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ٢٠٠٦م، ج٢، العدد (١٤٧)، ص ١٩٣. وقد زاد تمام حسان صفة أخرى إذا ما كان الضمير متصلًا وهي صفة الاقتصار (تمام حسان: البيان في روائع القرآن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص ١٣٧).
(١٠٦) يراجع: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، باب الضمير، ص٧٧ وما بعدها.
(١٠٧) على سبيل المثال، راجع: عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط١٦، ٢٠٠٧م، ج١، ص ٢١٧، وما بعدها- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص ١١٢: ١١٦- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص ١٣٧ وما بعدها.
(١٠٨) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٧.
(١٠٩) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٨.
(١١٠) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٩.
(١١١) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٩.
(١١٢) هكذا بالأصل.
(١١٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٩.
(١١٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٩، ص ٥٠.
(١١٥) المدارس النحوية، ص ٧٦.
(١١٦) المدارس النحوية، ص ١٢٦.
(١١٧) المدارس النحوية، ص ١٩٠.
(١١٨) غير أن إبراهيم أنيس يرجح "أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي يشير إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام المتصل، ثم إن هذا التحريك لم يكن ملتزمًا في كل الحالات، فقد رأينا ألا ضرورة له في القليل من الأحيان"، يقصد الشواهد الشعرية الأربعة والقراءة التي استند إليها جميعا (إبراهيم أنيس: رأي في الإعراب بالحركات، مجلة مجمع اللغة العربية، ج١٠، ١٩٥٨م، ص ٥٦)، ونحن لا نتفق مع مذهب د. أنيس، لأن الشواهد المعتمد عليها كما صرح هو نفسه قليلة بل نادرة، وكان ينبغي الالتفات فيما نرى إلى صحة تسكين الكلمات المعربة لا تعميم أصالة سكونها.

(١١٩) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٠.
(١٢٠) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص.
(١٢١) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٣) يراجع: إحياء النحو ص (و– ز)، والأبواب التي قامت عليها هذه التقسيمات، ص٥٠ وما بعدها.
(١٢٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٦) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٨) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ١٩.
(١٢٩) مذهب إبراهيم مصطفى أن النصب ليس علامة إعراب وإنما هو حركة خفيفة مستحبة يختم بها العرب كلامهم ما لم يلفتهم عنها لافت وهي تقابل السكون في العامية (إحياء النحو، ص ز، ص ٧٨)، والمقصود بختم الكلام الجزء التكميلي غير الأساسي، وهو ما صرح به في أكثر من موضع (راجع الهامشين التاليين)، وقد انتقد شوقي ضيف إخراج النصب من الإعراب (راجع المتن)، كما فند أحد الدارسين مذهب إبراهيم مصطفى بأن الفتحة أخف الحركات واستنفد فيها السطور لبيان أن الكسرة أخف منها (النحو في إطاره الصحيح، ص ٤٢: ص ٤٤)، والحق أن ادعاء إبراهيم مصطفى ليس بدعًا، بل هو مأثور عن النحاة؛ كأن يعللوا لبناء الماضي على الفتح دون الضم أو الكسر لأن "الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على الفتحة وجب أن يبنى على أخف الحركات... [و] لأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل... [و] الضم أثقل..."، (أسرار العربية، ص ٣١٦).
(١٣٠) يراجع: إحياء النحو، ص ٩٨، ص ١٤٦.
(١٣١) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص ٢٩.
(١٣٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٣.
(١٣٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٣.
(١٣٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٣.
(١٣٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٤.
(١٣٦) محمد كامل حسين: النحو المعقول، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٢٧، ١٩٧١م، ص ٢٨.

(١٣٧) هي لفتة فذة من د. كامل، لأنها حلت إشكالية نصب المضارع في مثل: (ولبس عباءة وتقر عيني).

(١٣٨) بدأت مناقشة إعراب المثنى والجمع والأسماء الخمسة مع الأخفش في مخالفته لرأي أستاذيه- الخليل وسيبويه، وبدأت الخلافات حول إعراب هذه الأسماء تتسع بعد الأخفش، كما نجد عند قطرب والمازني والكسائي وهشام الضرير والفراء وثعلب وغيرهم من المتأخرين، (يراجع: شرح ابن عقيل، ج١، ص ٤٠، ص ٥٢- همع الهوامع، ج١، ص ١٢٣- المدارس النحوية، ص ١٠٠، ص ١٠١، ص ١٠٢، ص ١١١، ص ١١٨، ص ١٨٩، ص ١٩٠، ص ٢٠٩، ص ٢٢٩). وكانت هذه الآراء الخلافية سبيلًا للنحاة المبتغين للتيسير والتجديد في العصر الحديث، على نحو ما نجد في محاولات لجنة تيسير النحو التي شكلتها وزارة المعارف (١٩٣٨م)، وكذا محاولات إبراهيم مصطفى وأمين الخولي وشوقي ضيف (ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير الأدبي، ص ٢٦، ص ٣٧، ص ٣٩، ص ٤٠- إحياء النحو، ص ١٠٩- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص ٣٣).

(١٣٩) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٤.

(١٤٠) يراجع: شرح ابن عقيل، ج١، ص ٦٦.

(١٤١) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٤.

(١٤٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٧.

(١٤٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٩.

(١٤٤) يراجع: تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٣.

(١٤٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٣: ص ٢٥.

(١٤٦) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٣.

(١٤٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص٣٢.

(١٤٨) المحتوى الدلالي للوظائف النحوية، ص ٨٤، مرجع سابق.

(١٤٩) يراجع: عمرو عطيفي: بناء الجملة الشرطية، دراسة في ضوء المنهج التاريخي، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٢٨، وما به من مراجع ذات صلة.

(١٥٠) انظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي، ص ٢٨٥- محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، ١٩٩٧م، ص ١١٥- علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية- الجمل الظرفية والوصفية والشرطية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٤٨.

(١٥١) يراجع: السلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف البركاتي، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٩٨٦م، ص٩٥٠، ٩٥١- شرح ابن عقيل، ج٤، ص٢٢- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، القاهرة، دار الطائع، ٢٠٠٤م، ج٤، ص١٧٨- قطر الندى وبل الصدى، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤م، ص٩٦: ١٠١- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الطلائع، ٢٠٠٥م، ص٣٥١: ٣٥٤- أحمد بن عبد الغفار: المنقح على الموشح في قواعد اللغة العربية، الإسكندرية، دار الإيمان، ٢٠٠٣م، ص٢٨٣.

(١٥٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٢٨.

(١٥٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥١.

(١٥٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥٢.

(١٥٥) راجع: بناء الجملة الشرطية، الفصل الثاني من الباب الأول.

(١٥٦) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص٣٥.

(١٥٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٧.

(١٥٨) اختلف النحاة في علة نقصان هذه الأفعال، وقد ردوها على اختلاف آرائهم لسببين: الأول ويتزعمه سيبويه وجمهرة النحاة- اقتصارها على الزمان وافتقادها دلالة الحدث/ المصدر (ابن السراج: الأصول، ج١، ص ٨٢- القاسم الضرير: شرح اللمع في العربية، تحقيق رجب عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٣٩- وانظر: عدة السالك لمحمد محيي الدين الملحق بكتاب أوضح المسالك، ج١، ص ٢٢٤، هامش (١)). والثاني- عدم اكتفائها بالمرفوع وحاجته إلى منصوب، ورأي متأخري النحاة بدءًا بابن مالك (وذو تمام ما برفع يكتفي) ومن تبعه من بعض الشراح (شرح ابن عقيل، ج١، ص ٢٢٩- شرح الأشموني، ج١، ص ٣٥٧- أوضح المسالك، ج١، ص ٢٢٤)، ويلاحظ أن العطار اتفق مع مذهب المتأخرين القائل بنقصانها لعدم اكتفائها بالمرفوع.

(١٥٩) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٨.

(١٦٠) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٣١٨- وانظر: تجديد النحو، ص ١٢.

(١٦١) همع الهوامع، ج٢، ص ٦٤- المدارس النحوية، ص ٢٠٦، ص ٢٢٦، وقد يسمي الفراء اسم كان شبه فاعل وخبرها شبه حال، وانظر: المدارس النحوية، ص ٢٠٦.

(١٦٢) تجديد النحو، ص ١٣.

(١٦٣) يراجع تفصيل ذلك: تجديد النحو، ص ١٣، ص ١٤- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص ٩٠: ص ٩٥. وقد أشار الأشموني إلى جواز كون المنصوب حالًا، في

مثل: (كان زيدٌ قائمًا)، لكنه يمتنع في مثل: (كان زيد أخاك) لامتناع وقوع الحال معرفة"، (شرح الأشموني الأشموني، ج١، ص ٣٦٠)، وهي علة ردَّها شوقي ضيف في حججه كما يبين المتن.

(١٦٤) نفى سيبويه كون المنصوب مفعولًا، (المدارس النحوية، ص ٦٥).

(١٦٥) يراجع: المدارس النحوية، ص ١٢٦.

(١٦٦) الأصول لابن السراج، ص ٨٢.

(١٦٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٥.

(١٦٨) النحو المعقول، ص ٤٤.

(١٦٩) همع الهوامع، ج٢، ص ٦٤.

(١٧٠) البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٦م ج٩، ص ٧٣.

(١٧١) الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف، ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠، ج١، ص ١٩٢.

(١٧٢) الأصفهاني: الأغاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م، ج١٣، ص ٧١.

(١٧٣) أبو حفص الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق عادل أحمد وعلي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م، ج ٥، ص ٥٨.

(١٧٤) يراجع: عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات، ج٣، ص ٣٦٣- ج٥، ص ٢٨٤- ج٦، ص ٦٢.

(١٧٥) يراجع: ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي وعبد الفتاح إسماعيل، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٩م، ج٢، ص ٣٣- الكشاف، ج٣، ص ٦٠٧- ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ج٣، ص٥٣٦- اللباب في علوم الكتاب، ج١٢، ص ٥٤٦- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، بعناية مجموعة من المحققين، بيروت، دار الفكر، ٢٠١٠م، ج ٧ـــ ص ٢١٤. وقال النحاس: "ويجوز عند سيبويه في غير القرآن مؤمنان على أن نضمر في كان"، (النحاس: إعراب القرآن، اعتنى به خالد العلي، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ٢٠٠٨م، ص ٥٥١)

(١٧٦) يراجع: اللباب في علوم الكتاب، ج١٣، ص ٦٠٨- البحر المحيط في التفسير، ج ٧، ص ٤٦٩.

(١٧٧) يراجع: المحرر الوجيز، ج٣، ص ١٨- البحر المحيط في التفسير، ج ٥، ص ٣٩٢- اللباب في علوم الكتاب، ج١٠، ص ٥٣، ص ٥٤.

(١٧٨) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م، ج٣، ص ١١٦.

(١٧٩) الخليل بن أحمد: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م، ص ١٢٠.

(١٨٠) الكتاب، ج١، ص ٧١- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج١٠، ص ١٤١.

(١٨١) خالد الأزهري: شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، دراسة وتعليق عادل أبو العباس، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠١٦م، ص ١٧٨.

(١٨٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٨.

(١٨٣) عمرو عطيفي: بناء الجملة الشرطية، ص ١٠٩، ص ١١٠.

(١٨٤) صلاح الدين زعبلاوي: معجم أخطاء الكتاب، عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه محمد مكي الحسني، ومروان البواب، دمشق، دار الثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٦م.، ص ٢٠٤.

(١٨٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: في أصول اللغة، ج٣، ١٩٨٣م، ص ١٣٨.

(١٨٦) شوقي ضيف: تيسيرات لغوية، ص ١٣٧.

(١٨٧) عمرو عطيفي: بناء الجملة الشرطية، ص ١١٠، ص ١١١.

(١٨٨) تجديد النحو، ص ١٦.

(١٨٩) تجديد النحو، ص ١٦.

(١٩٠) انظر: الكتاب، ج٢، ص ١٣١- ابن السراج: الأصول، ج١، ص ٢٢٩- المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٤م، ج٤، ص ١٠٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٤٤- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ج٣، ص ١٢٨: ١٣١.

(١٩١) يراجع: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، جدة، دار المدني، ط٣، ١٩٩٢م، ص ٣٢٥، ص ٣٢٨- عبد المتعال الصعيدي: بغية

الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، القاهرة، مكتبة الآداب، ط ١٧، ٢٠٠٥م، ج٢، ص ٢٥١.

(١٩٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٠.

(١٩٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٠.

(١٩٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٠.

(١٩٥) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٠.

(١٩٦) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٠.

(١٩٧) المدارس النحوية، ص ٨٨.

(١٩٨) الكتاب، ج٢، ص ١٣١.

(١٩٩) يذهب شوقي ضيف إلى إلغاء استثناء (ليت) من كفها عن العمل مع زيادة (ما) لتطرد القاعدة، لا سيما أن الاستثناء مبني عند النحاة على شاهد واحد تعددت روايته بين الرفع والنصب (تجديد النحو، ص ٣٥).

(٢٠٠) يراجع: إحياء النحو، ص ٦٤: ص ٧١.

(٢٠١) إحياء النحو، ص ٦٧.

(٢٠٢) إحياء النحو، ٧٠.

(٢٠٣) إحياء النحو، ص ٧١.

(٢٠٤) يراجع: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ص ٢٨، ص ٢٩.

(٢٠٥) راجع آراء النحاة: شرح المفصل، ج١، ص ٢٦١- ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص ٩- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج٢، ص ١٢٣٦- المقاصد الشافية، ج٢، ص ٣١٠- المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص ٣٠٧- خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٢٣٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص ٥٩- الهمع، ج٢، ص ١٥٦- المرادي: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص ٥٢٣- شرح المفصل، ج١، ص ٢٦١- القفطي: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبرهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، جط١، ١٩٨٦م، ج١، ص ٤١).

(٢٠٦) شرح ابن عقيل، ج١، ص ٣٠٢، وانظر مزيد من التفصيل تعليق الشيخ محيي الدين هامش (٢) من الصفحة نفسها- المدارس النحوية، ص ٩٧. وقد رد ابن عقيل والسيوطي هذا الرأي وتمسكا بإعمالها مع ليت فقط (شرح ابن عقيل، ج١، ص ٣٠٣- همع الهوامع، ج٢، ص ١٩١).

(٢٠٧) همع الهوامع، ج٢، ص ١٩١.

(٢٠٨) لا يرتضي شوقي ضيف مثل هذه التراكيب المبنية على مخالفة الشائع من القواعد، وهذا ظاهر عنده تصريحًا أو نقدًا للكوفيين لبنائهم القواعد على ما هو شاذ، (المدارس النحوية، ص ٢٥٥).

(٢٠٩) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤١.

(٢١٠) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤١.

(٢١١) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤١.

(٢١٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٤٢.

(٢١٣) هي: جريدة الأهرام المصرية، عدد الأربعاء ٢٣ شوال ١٤٤٠هـ- ٢٦ يونيو ٢٠١٩م- جريدة القبس الكويتية، عدد الأربعاء ٢٣ شوال ١٤٤٠هـ- ٢٦ يونيو ٢٠١٩م- جريدة القدس الفلسطينية، عدد الأربعاء ٢٣ شوال ١٤٤٠هـ- ٢٦ يونيو ٢٠١٩م- جريدة الصباح العراقية، عدد الأربعاء ٢٣ شوال ١٤٤٠هـ- ٢٦ يونيو ٢٠١٩م- جريدة الشروق الجزائرية، عدد الأربعاء ٢٣ شوال ١٤٤٠هـ- ٢٦ يونيو ٢٠١٩م- جريدة الشرق الأوسط، عدد الأربعاء ٢٣ شوال ١٤٤٠هـ- ٢٦ يونيو ٢٠١٩م. وإحصاؤنا لها جاء في سياق بحث نعكف على إنجازه في قابل الأيام إن شاء الله.

(٢١٤) همع الهوامع، ج١، ص ٧، ص ٨. وقد ذهب أحدهم إلى أنه يدل على معنى في نفسه (همع الهوامع، ج١، ص ٨).

(٢١٥) همع الهوامع، ج٤، ١٥٣.

(٢١٦) المدارس النحوية، ص ٧٩. وتبعه في ذلك من المحدثين إبراهيم مصطفى، وقد أخذ عليه شوقي ضيف هذه التسمية لأنها "اصطلاح غير مألوف، وما أظنه ييسر في النحو شيئًا"، (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثًا، ص ٢٩).

(٢١٧) همع الهوامع، ج١، ص ٧، ص ٨. وقد ذهب أحدهم إلى أنه يدل على معنى في نفسه (همع الهوامع، ج١، ص ٨).

(٢١٨) همع الهوامع، ج٤، ص ١٥٣.

(٢١٩) المدارس النحوية، ص ٢٢٨.

(٢٢٠) المدارس النحوية، ص ٢٠٠.

(٢٢١) همع الهوامع، ج٤، ص ١٥٣.

(٢٢٢) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٣.

(٢٢٣) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٣٣.

(٢٢٤) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥٠.

(٢٢٥) همع الهوامع، ج٤، ص ١٥٣.
(٢٢٦) المدارس النحوية، ص ٢١٢.
(٢٢٧) تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، ص ٥١.
(٢٢٨) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٤١، ص ٤٢.
(٢٢٩) مشكلة الإعراب، ص ٩٨.
(٢٣٠) إنباه الرواة عن أنباه النحاة، ج١، ص ١٧٩.
(٢٣١) إنباه الرواة عن أنباه النحاة، ج١، ص ٥٩.
(٢٣٢) ولنا بحث مفصل في هذا الأمر، لعله ينشر قريبًا.
(٢٣٣) يراجع: محمد جمعة الدربي: خطأ لغوي في ديوان شـــوقي، مجلة الأزهر، عدد ربيع الأول ١٤٣٧هـ، ديســـمبر يناير ٢٠١٦م، يصـــدرها مجمع البحوث الإســـلامية، ص٥٩٩- ٦٠٠.
(٢٣٤) يراجع: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، ج٢، ١٧٢.
(٢٣٥) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص ٤٦.
(٢٣٦) شوقي ضيف: معي، القاهرة، دار المعارف، سلسلة اقرأ، العدد (٤٦٦)، ط٢، فبراير، ١٩٨٥م، ص ٥٣- وانظر: تيسير النحو قديمًا وحديثًا، ص ١٧،

مصادر الدراسة ومراجعها:

أولًا- مادة الدراسة: سليمان العطار: تأملات علمية مبدئية في النحو العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٧٢)، عدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٢م.

ثانيًا- كتب التراث:

- أحمد بن عبد الغفار: المنقح على الموشح في قواعد اللغة العربية، الإسكندرية، دار الإيمان، ٢٠٠٣.

- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، القاهرة، دارالطلائع، ٢٠١٤م.

- الأصفهاني: الأغاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م.

- أبو البركات ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٥م.

- أبو البركات ابن الأنباري: أسرار العربية، عني بتحقيقه محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٥٧م.

- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م.

- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ج٢، العدد (١٤٧)، ٢٠٠٦م.

- ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي وعبد الفتاح إسماعيل، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٩م.

- أبو حفص الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق عادل أحمد وعلي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

– أبو حيان الأندلســـي: البحر المحيط في التفســـير، بعنـاية مجموعـة من المحققين، بيروت، دار الفكر، ٢٠١٠م.
– الشـيخ خالد الأزهري: شـرح العوامل المائة النحوية في أصـول علم العربية للجرجاني، دراسة وتعليق عادل عبد المنعم، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠١٦م
– الخليل بن أحمد: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
– الرضي الإستراباذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن محمد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٩٩٣م.
– الزجاجي: الإيضـــاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.
– الزمخشـــري: الكشـــاف، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، علي معوض، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨م.
– ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
– أبو السـعود: تفسـير أبي السـعود، أو إرشـاد العقل السـليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٧١م.
– السلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف البركاتي، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٩٨٦م.
– سـيبويه: الكتاب، تحقيق عبدالسـلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٦، ٢٠١٣م.
– السـيوطي: همع الهوامع في شـرح جمع الجوامع، تحقيق وشـرح عبد السـلام هارون، وعبدالعال سالم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.
– السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

– السيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، تحقيق نبهان حسين، بغداد، دار الرسالة للطباعة، ١٩٧٧م.
– الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧م.
–ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
– عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
– ابن عطية: المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
– ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاهرة، مكتبة دار التراث، ٢٠٠٥م.
– ابن عقيل: المساعد على تكميل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٠م.
– ابن فارس: الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧م.
–الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف، ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠.
– القاسم الضرير: شرح اللمع في العربية، تحقيق رجب عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٠م.
– القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م.
– القفطي: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبرهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٨٦م.

– ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، الجيزة، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
– المبرد: المقتضـــب، تحقيق محمد عبدالخالق عضـــيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط٣، ١٩٩٤م.
– المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م.
– ابن منظور: لســـان العرب، تحقيق عبدالله الكبير وآخرَين، القاهرة، دار المعارف.
– النحاس: إعراب القرآن، اعتنى به خالد العلي، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ٢٠٠٨م.
– ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، القاهرة، القاهرة، دار الطائع، ٢٠٠٤م.
– ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
– ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
– ابن هشـــام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
– ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

ثالثًا– المراجع العربية والمترجمة:

– إبراهيم أنيس: من أســـرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصـــرية، ط٦، ١٩٧٨م.
– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، دار الأفاق العربية، ٢٠٠٣م.
– أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م.

– إيمان السعيد جلال: جهود الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو العربي، ضمن كتاب شوقي ضيف مسيرة من العطاء (مجموعة أبحاث)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ٢٠١٠م.
– تمام حسان: البيان في روائع القرآن، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣م.
– تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩٤م.
– حسام قاسم: دراسات في الإصلاح الثقافي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
– حسام قاسم: المحتوى الدلالي للوظائف النحوية– مدخل ميسر إلى قواعد العربية المعاصرة، دار النصر بجامعة القاهرة، ط٣، ٢٠١٤.
– خليل كلفت: من أجل نحو عربي جديد– دراسات في نحو اللغة العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣م.
– الشعراوي: خواطر الإمام الشعراوي في الكتاب المجموع تحت عنوان تفسير الشعراوي الصادر عن مكتبة مصطفى عيسى، دت.
– شوقي ضيف: تيسيرات لغوية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠م.
– شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م.
– شوقي ضيف: تحريفات العامية للفصحى في القواعد والبنيات والحروف والحركات، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٤م.
– شوقي ضيف: تجديد النحو، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٣م.
– شوقي ضيف: المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط١١، ٢٠٠٨م.
– صلاح الدين زعبلاوي: معجم أخطاء الكتاب، عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه محمد مكي الحسني، ومروان البواب، دمشق، دار الثقافة والتراث، ط١، ٢٠٠٦م.
– عائشة عبيزة: دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ٢٠٠٩م.

– عباس حسن: النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط١٦، ٢٠٠٧م.
– عبد الفتاح بدوي: كينونة اللغة العربية، القاهرة، هدية مجلة الأزهر لعدد ربيع الأول ١٤٤٠هـ– نوفمبر ٢٠١٨م.
– عبد اللطيف الخطيب: معجم القراءات، ط١، دار سعد الدين، دمشق، سوريا،٢٠٠٠م.
– عبد المتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، القاهرة، مكتبة الآداب، ط ١٧، ٢٠٠٥م.
– عبده الراجحي: التطبيق النحوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط٢، ٢٠٠٠م.
– علي أبو المكارم: التراكيب الإسنادية– الجمل الظرفية والوصفية والشرطية، القاهرة، مؤسسة المختار، ط١، ٢٠٠٧م.
– عمرو عُطيفي: بناء الجملة الشرطية– دراسة في ضوء المنهج التاريخي، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م.
– فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الأردن، عمان، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٧م.
– كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص– مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمه وعلق عليه ومهد له سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط١، ٢٠٠٥م.
– مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة، ج٣، ط١، ١٩٨٣م.
– مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم علم النفس والتربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
– مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، ج٧، ١٩٥٣م– ج١٠، ١٩٥٨م– ج١١، ١٩٥٩م– ج١٣، ١٩٦١م– ج ٢٧، ١٩٧١م–
– محمد عرفة: مشكلة اللغة العربية– لماذا أخفقنا في تعليمها؛ وكيف نعلمها، هدية مجلة الأزهر، جمادى الأولى ١٤٤٢هـ= ديسمبر/ يناير ٢٠٢٠م.

– محمود أحمد السيد: أساسيات القواعد النحوية– مصطلحًا وتطبيقًا، دمشق، ورزارة الثقافة، ط٣، ٢٠١١م.
– محمود فهمي حجازي مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، ١٩٩٧م.
– مهدي المخزومي: في النحو العربي– نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م.
– وفاء كامل: المجامع العربية وقضـــايا اللغة– من النشـــأة إلى أواخر القرن العشرين، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤م.
– يوسف الحمادي: النحو في إطاره الصحيح، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٩٠م.
رابعًا– الدوريات:
– حسام قاسم: العلاقات بين الجمل والفقرات– دراسة في الترابط الدلالي للنص العربي، مجلة كلية الآداب، م ٦٦، ع (١)، يناير ٢٠٠٦م.
– حسام قاسم: المحتوى الدلالي للوظائف النحوية– نحو صياغة جديدة للنحو العربي، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، العدد (٤٢)، أبريل، ٢٠٠٧م.
– سامي سليمان: البداية المجهولة لتجديد الدرس النحوي في العصر الحديث– القرن الثامن عشـــر وكتاب بحث المطالب، القاهرة، دار غريب، مجلة علوم اللغة، المجلد السادس، العدد الرابع، ٢٠٠٣م.
– محمد جمعة الدربي: خطأ لغوي في ديوان شـــوقي، مجلة الأزهر، عدد ربيع الأول ١٤٣٧هـ، ديسمبر يناير ٢٠١٦م، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة.